

## التغيرات الصوتية في بنية ألفاظ الحديث الشريف - دراسة في صحيح الإمام البخاري

محمد علي أحمد عمرا<sup>١</sup>الشفة حسين بابكر<sup>٢</sup>

## المستخلص:

اهتمت هذه الورقة ببيان ما طرأ على أبنية الألفاظ العربية من تغيرات صوتية لما يتوقف عليها من فهمٍ لكثيرٍ من القضايا الصرفية، كظاهرة الحذف والإبدال والإعلال... وغيرها. وتتبع أهمية هذه التغيرات انها تعتمد عليها العديد من القضايا الصرفية، وقد تتبع الورقة هذه التحولات الصوتية في ألفاظ الحديث الشريف في صحيح الإمام البخاري، واتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي. هدفت هذه الورقة لتوضيح أسباب التحول عن الأصل وأهميته في النظام الصرفي في اللغة العربية، بالإضافة لتوضيح أثر هذه التحولات الصوتية في تطور اللغة العربية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الورقة، أن التحولات الصوتية يقتصر أثرها على بنية اللفظ دون أن يكون لها أي أثر دلالي.

## ABSTRACT

This paper dealt with the explanation of the phenotic changes that take place thereon Arabic language expressions structures, which are considered to be of marked significance in the grammatical system in Arabic language e.g. the phenomena of elimination and substitution etc. The significance of these changes arises from the fact that a number of grammatical issues depend on it. The study followed the phenotic changes in Hadith expressions in Saheeh AlBukhari, by using the analytical explorative methodology. The study also aimed to elucidate reasons of diversion from the origin and it's important in the Arabic language grammatical system, besides explanation the effect of these phonetic changes in Arabic language development, Among the most important findings of this paper is that, the effect of the phonetic changes its limited only on the structure of the word without having any indicative effect.

## الكلمات المفتاحية:

الأصل - التحولات الصوتية - الحذف و الإبدال - القلب المكاني.

١ كلية اللغات - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- البريد الإلكتروني: [mfaz1984@hotmail.com](mailto:mfaz1984@hotmail.com) الهاتف: ٩١٨٠٣٤٥٥.

٢ كلية التربية - جامعة النيل الأزرق - البريد الإلكتروني: [Elsheefa@hotmail.com](mailto:Elsheefa@hotmail.com) الهاتف: ٩١٨٠٣٤٥٥.

## المقدمة:

هناك كثير من التحولات الصوتية التي تطرأ على أصول الألفاظ العربية الثابتة والمكونة لها ، التي عرفت بين الصرفيين بالبنية العميقة للكلمة، ويعبر عنها بـ: (ف ع ل) ، فيتحول الأصل الواحد إلى أمثلة متعددة لأغراض دلالية، أو إلى صور تحقق أغراضاً لفظية نطقية؛ وذلك لإحداث التناغم الصوتي بين أصوات البنية المفردة، أي داخل بنية اللفظ العميقة لتسهيل عملية النطق ، وانسياب الأصوات خفيفة ميسرة دون عناء أو اجهاد لعضلات الجهاز النطقي، وهو ما تهتم به هذه الدراسة.

ومعروف أن الأصوات حين تتجاوز داخل الكلام يؤثر بعضها في بعض وفق قوانين صوتية، فإذا حدث أن جاءت بعض الأصوات المتنافرة في صفاتها متتالية في كلمة ما فإن اللغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل، فراراً من النقل الحادث بسبب تلك الأصوات في الكلمة، فالعربي اعتاد أن يحول الواو إلى ياء في: ميعاد ، مثلاً ، إذ الأصل موعاد ، والسبب أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة لتتأخرها الصوتي، فقلبت الواو حرفاً يجانس الكسرة ويشاكلها. كما أنه إذا أراد جمع القاضي، قال: قاضون بحذف الياء التي في مفردهما، ولم يقل: قاضيون، بإثباتها ؛ لما في الإثبات من الثقل الظاهر عند النطق، فكلمة: قاضون تناسب سهولة عند الأداء الصوتي ، أما قاضيون ففيها من الثقل ما يعوق هذا الانسياب.

ونراهم كذلك يبدلون التاء دالاً في صيغة (افتعل)، ك: (ذكر، ودخر...) ، وتبدل طاءً في: (ضرب، وصبر... الخ)؛ لغرض المجانسة .

وهذه التحولات الصرفية يكشف عنها علم الصرف الذي يعتبر من العلوم العربية الأصيلة، فهو يتعامل مع البنية الصرفية المجردة، ويرصد ما يحدث فيها من تغيير في أولها وأوسطها وآخرها ، وهو بهذا الصنيع يختلف عن كثير من اللغات التي لا يطرأ عليها التغيير البنوي إلا في إطار السوابق واللاحق ، لكن علم الصرف العربي يعني بدراسة الكلمة العربية ، واشتقاقاتها وتصريفها وتغير أبنيتها، وذلك نحو: الأصالة والزيادة ، والحذف، والصحة ، والاعتلال والقلب والإبدال... الخ .

ولقد رصد الصرفيون هذه الظواهر ، وفصلوا القول فيها ، مع تفسيرهم وتعليلهم لهذه التغيرات التي تحدث في بنية الكلمة، والتي تنقلها عن أصلها المجرد إلى الأصل المستعمل، فالذوق العربي يؤثر الخفة أو السهولة ، وينفر من الثقل. وقد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أن الطبيعة البدوية تميل إلى السعة في النطق ولا تستسيغ تتابع المقاطع الصوتية المتحركة ، ولهذا نجد أن اللهجات البدوية تنزع نحو تسكين المتحرك في وسط الكلمة كما هو ملاحظ في لغة القبائل مثل بكر بن وائل وتميم وأسد وغيرها على خلاف البيئات المتحضرة كما في بيئة الحجاز التي تعطي كل صوت حقه من الوضوح والبيان، لأن لهجة الحضر تستسيغ اجتماع ثلاثة مقاطع مفتوحة بل تجنح إليها جنوحاً . يقول المبرد (وهذا جائز في كل شئ مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب ، تقول في الأسماء : فَخَزْ، وَفَخَزْ- وفي عَضْدٍ، وَعَضْدٌ - وتقول في الأفعال : كَرَمَ عبد الله أي : كَرَمَ) <sup>(١)</sup> والظاهر من قول المبرد هذا جائز دليل على أن هذا الاستعمال ليس بابه الضرورة بل يكون في سعة الكلام . والأمر ليس كذلك؛ لأنه استعمال خاص لقبيلة بكر بن وائل ، وبني تميم ومن تأثر بهم من قبائل ربيعة، بدليل أن أهل الحجاز لا يفرعون من تلك الصيغة بل أعطوها حقها كاملاً ،

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(١٩٨٢م) الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ج٢، ط١، دار الكلب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٤٤.

فقد قرأ الجمهور: M Y Z [ \ L (٢) بفتح الحاء وضم السين على الأصل ، وقال عنها أبو حيان أنها لغة الحجاز (٣)

وسنقتصر في هذه الدراسة على ظاهرتي الحذف والإبدال ؛ إذ يتوقف على دراستهما فهم كثير من القضايا الصرفية . فكان لا بد من التعرف عليهما ، بتطبيق ذلك في الحديث النبوي الشريف .  
ظاهرة الحذف:

الحذف ظاهرة لغوية صوتية، وردت كثيراً في العربية؛ لأجل الخفة في الكلام، وتميل إليه العربية كغيرها من اللغات، وقد أشار إليه كثير من علماء العربية القدامى ك: سيبويه وابن جنّي والمبرد ومن المتأخرين الإمام السيوطي وغيرهم. وربما كان المحذوف حركة، أو كان حرفاً ، أو جزءاً من كلمة ، وقد يكون كلمة أو جملة ، حينما يكون في السياق ما يدل على المحذوف ، قال ابن جنّي: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد ، والحرف ، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، إلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته" (٤).

يحذف الحرف إذا دلّ عليه دليل ، ولم يكن مخلصاً بالمعنى، ومن أمثلة ذلك في كلامهم حذف أحد المتئين، ويحدث ذلك بالتخلص من توالي المقاطع المتماثلة، قال بروكلمان (٥): "إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر في أول الكلمة، فإنه يكتفي بواحد منهما بسبب الارتباط الذهني بينهما" (٦) . كحذف التاء مثلاً في الفعل المضارع، وحذف نون الوقاية.

وقد يكون المثلان في وسط الكلمة ، فيطلب ذلك حذف أحدهما عند كثير من القبائل العربية طلباً للخفة. وهو ما نبه إليه كثير من علماء العربية ، كسيبويه قال: "وذلك قولهم: أحسنتُ يريدون أحسستُ، وأحسنَ يريدون أحسننَ ... ومثل ذلك قولهم: ظلتُ وميسّتُ فحذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خفت: وليس هذا النحو إلا شاذاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك كقولك: أحسست وظللت ..." (٧). بمعنى أن الحذف موجود في كلامهم إلا أنه في مثل هذه الحروف قليل ، بل يعتبر شاذاً. وقد أورد ذلك في: باب ما شذّ من المضاعف. ومما ورد منه في الشعر، قال الشاعر:

سوك أن الصّاق من المطايا      أحسن به هُصنَّ إليه شوس (٨)

الشاهد فيه، قوله: (أحسنن)، وأصله: (أحسسنن)، فلم يكن الإدغام مستساغاً ، لذا عدلوا إلى الحذف للتخفيف، ولا فرق في أن تحذف عين الصيغة أو لامها، وقيل: "واختصّ بالأولى؛ لأنها تدغم، وقيل: بالثانية ؛ لأنّ الثقل إنما يحصل عندها" (٩) .

(٢) سورة النساء، الآية ٦٩.

(٣) أبو حيان، محمد بن يوسف (١٩٩٣م) التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، ج ٣، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٢٨٩.

(٤) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م) الخصائص، ج٢، تحقيق: الشربيني شريدة ، دار الحديث، القاهرة ، ص٣٤٤.

(٥) مستشرق ألماني.

(٦) بروكلمان، كارل (١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م) فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبدالتواب، جامعة الرياض، ص٧٩.

(٧) سيبويه، عمرو بن عثمان (١٤٢٠هـ - ١٩٩٥م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ج٤، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٢١ - ٤٢٢. والسيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج٣، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٤٢٤.

(٨) البيت من الوافر ، لأبي زيد الطائي في: ابن منظور، جمال الدين (٢٠٠٠م) لسان العرب، مادة: (ح س س) ج٤، ط١، دار صادر، بيروت، ص١١٧. وينظر: الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج١، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ص٢٢٢. وابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج١٠، إدارة المطبعة الأميرية، مصر، ص١٥٣. وب(خلا) في: ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص٤١٤، وبلا نسبة في: المبرد ، أبو العباس محمد (١٩٦٣م) المقترض، ج١، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ص٢٤٥. العتاق: جمع عتيق وهو الكريم الأصل، أحسن به: أحسن ، والشوس: جمع أشوس، وهو الناظر بمؤخرة عينه من الغيظ أو التكبر، والمعنى: حتى الكريمات الأصيلات من الدواب قد أيقنت وأحست به، فنظرت إليه بمؤخرة عيونها غيظاً أو تكبراً عليه.

فيمكننا حذف أي منهما ما دام القصد منه التخفيف . غير أن ابن يعيش يرى حذف الأول منهما ، وعلل ذلك بقوله: "وإنما فعلوا ذلك لأنه لما اجتمع المثلان في كلمة واحدة تعذر الإدغام لسكون الثاني منهما، ولم يمكن تحريكه لاتصال الضمير به، فحذفوا الأول منهما حذفاً على غير قياس وهو الحرف المتحرك ... وإنما حذفوه دون الساكن، لأن حذفه يتطلب تسكين الأول وبالتالي تكثير التغييرات"<sup>(١٠)</sup>.

ومن حذف الحروف كذلك حذف ألف (ما) الاستفهامية المجرورة، وهذا يعتبر من أنواع الحذف القياس. فالحذف إذاً ضربان: "قياسي وشاذ"<sup>(١١)</sup>.

وللكوفيين رأي في هذه الظاهرة، فهم يرون أن العرب تحذف بعض الحروف لكثرة الاستعمال، قال ابن الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك؛ لأن (سوف) كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم، وهم أبدأً يحذفون لكثرة الاستعمال ..."<sup>(١٢)</sup>، عن اختلافهم مع البصريين في (السين) التي تدخل على الأفعال، هل أصل بنفسها، أم أصلها سوف؟

١. الحذف في أول الكلمة:

يحذف أحد المتماثلين، كحذف التاء في الأفعال ومعروف أن اللغة العربية تميل في تطورها إلى التخلص من التتابع الصوتي، رغبة منها في التخفيف؛ ولذلك تلجأ إلى حذف إحدى التاءين أو إدغامها في الأخرى، ويحدث ذلك في صيغتي: (تفاعل) و (تفعل). قال بروكلمان: "... وفي العربية يحذف أحد المقطعين في الأصوات الأسنان، عند التقاء حرف المضارعة (التاء) مع تاء الوزنين: (تفعل وتفاعل) مثل: تتقاتلون < تقاتلون ..."<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من اتفاق العلماء في الحذف، إلا أنهم اختلفوا في أيهما المحذوف، فجاءت تعليقاتهم كالآتي:

أ. من العلماء من قال: إن المحذوف هي التاء الثانية، ومنهم ابن مالك الذي قال: "وقد يقال في نحو: (تتعلم) (تعلم) استنقالاتاً لتوالي المثليين المتحركين ... ولأن المثليين إذا التقيا إنما يحصل الاستنقال عند النطق بثانيهما، فكان هو الأحق بالحذف"<sup>(١٤)</sup>، فابن مالك كما تلاحظ نصاً على حذف التاء الثانية. وهو مذهب عامة البصريين<sup>(١٥)</sup>. على حين أن سيبويه من زعماء البصريين، يساوى في الحذف، فيقول: "فإن التائين في (تتكلمون) و (تنترسون)، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتها، وإن شئت حذفته إحداهما، وتصديق ذلك قوله تعالى: ... M) ( ... \* L ...<sup>(١٦)</sup> وإن شئت حذفته الثانية وتصديق ذلك قوله تعالى M 4 5 6 7 8 9 : < = L<sup>(١٧)</sup> ... وكانت الثانية أولى بالحذف ..."<sup>(١٨)</sup>.

(٩) التفتازاني، مسعود (٤١٧هـ - ١٩٩٧م) شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف، ط ٨، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ص ٩٤.

(١٠) ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(١١) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، مرجع سابق، ص ٤٢.

(١٢) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، مرجع سابق، مسألة (٩٢) ص ٥٣٢.

(١٣) بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص ٧٩.

(١٤) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢١٨٧ - ٢١٨٨.

(١٥) الأشموني، أبو الحسن علي (٩٠٠هـ - ١٤٣٥م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، ط ١، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٨٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، مرجع سابق، مسألة: (٩٣) ص ٥٣٤.

(١٦) سورة فصلت، الآية ٣٠.

(١٧) سورة القدر، الآية ٤.

(١٨) سيبويه، الكتاب، ج ٤، مرجع سابق، ص ٤٧٦.

وعَلَّوْا لذلك بقولهم: "لأنها هي التي تسكن وتدغم في قوله تعالى: ...M ... Q L... (١٩)، و M.. « L... (٢٠)، وهي التي يفعل بها ذلك في يذكرون، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك" (٢١).

فالتاء الأصلية هي الأولى بالحذف؛ لأنها محل التغيير بالإدغام والحذف، وحذف التاء الأولى عندهم يفسد المعنى؛ إذ هي أصلاً مجتلبة لمعنى المضارعة، وهذا رأي سيبويه ومن تبعه من البصريين - كما ذكرنا - . فتلاحظ أن سيبويه في بادئ أمره ساوى في الحذف بين الحرفين المتماثلين وقد اتفقت معه الدراسات الحديثة، التي لا تفرق بينهما، فالقضية عند هؤلاء تتعلق بالحذف بغض النظر عن أيهما المحذوف. غير أنه عاد ورجح حذف التاء الثانية بقوله: "وإن كان لابد من تحديد المحذوف فهو الثانية، وذلك لكونها محل التغيير (بالإسكان والإدغام)" (٢٢).

ب. ومن العلماء من يري حذف التاء الأولى، وهذا رأي الكوفيين، قالوا: "إذا اجتمع في أول المضارع تاءان؛ تاء المضارعة وتاء أصلية - نحو: (تتناول، وتتلون، فإن المحذوف منهما تاء المضارعة ...؛ لأنّ الزائد أضعف من الأصلي" (٢٣)، إذاً على مذهبهم الأولى حذف الزائد، مستشهدين بقول الشاعر:

تَصَاطَسُونَ جَمِيعاً حَوْلَ دَارِكُمْ فَكُلُّكُمْ يَا بَنَى صَمَدَانَ مَرْكُومٌ (٢٤)

ج. ومنهم من تأرجح بين القولين، فقال: إن المحذوفة الأولى أو الثانية، فأجاز الوجهين، ذكر هذا الرأي الرضي (٢٥)، ولم ينسبه إلى أحد.

وأكثر النحاة على الرأي الأول؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى المضارعة، فكان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى عندهم، والأرجح ألاّ نُقَيِّد الحذف، وإنما نحذف إحداهما من غير تعيين، وعليه فإن هذه الصيغ قد تعرضت لثلاث ظواهر، وهي: الإظهار، والإدغام، والحذف.

ومن شواهد الحديث على حذف التاء ما جاء في الصحيح: "عن أبي هريرة، عن النبي - ٣ - قال: "ياكُمُ والظنُّ، فإنَّ الظنَّ أكذبُ الحديث، ولا تجسسوا، ولا تحسسوا، ولا تباغضوا، وكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا" (٢٦).

حيث حذف تائي (تجسسوا) و (تحسسوا) و (تباغضوا) وكذلك: (تحاسدوا).

قال ابن منظور: يقال: جَسَّه بيده يجسُّه جَسًّا، أي: منَّه ولمَّسه، ... ومنه التجسسُ، وجَسَّ الخَبْرَ وتَجَسَّسَه: بحث عنه ... وتَجَسَّسْتُ الخبرَ وتَحَسَّسْتَه بمعنى واحد" (٢٧). باتفاق في البنية والدلالة.

ومنه قوله تعالى: ...M - / . O 1 2 3 L (٢٨)، وقوله تعالى حاكياً عن يعقوب عليه السلام: M ! " # \$ % & L... (٢٩).

(١٩) سورة البقرة، الآية ٧٢.

(٢٠) سورة يونس، الآية ٢٤.

(٢١) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٤٧٦.

(٢٢) المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٣) الأنيباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، مسألة: (٩٣)، ص٥٣٤.

(٢٤) انظر: أبوحيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ص٤٥٩. يريد تتعاطسون.

(٢٥) الرضي، محمد (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م) شرح شافية ابن الحاجب، ج٣، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٩٠.

(٢٦) البخاري، أبو عبدالله محمد (د.ت) صحيح البخاري، دار صادر، بيروت، حديث رقم ٦٠٦٤، كتاب: الأدب، باب: ما ينهى من التحاسد والتدابير،

ص١٠٨٧، وحديث رقم ٥١٤٣، كتاب: النكاح، ص٩٤٥.

(٢٧) ابن منظور، لسان العرب، ج٣، مادة: ج س س، مرجع سابق ص١٤٦-١٤٧.

(٢٨) سورة الحجرات، الآية ١٢.

(٢٩) سورة يوسف، الآية ٨٧.

قال ابن حجر: "إحدى الكلمتين بالجيم والأخرى بالحاء المهملة وفي كل منهما حذف إحدى التاعين تخفيفاً، وكذا في بقية المناهي التي في حديث الباب، والأصل: تتحسَّسوا"<sup>(٣٠)</sup>.

والفعل (تَجَجَّر) في الحديث: "عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: كُلُّ كَلِمَةٍ يُكَلِّمُهُ الْمَسْلَمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا، إِذْ طُعِنَتْ تَجَجَّرُ دَمًا، اللَّوْنُ لَوْنُ الدَّمِ، وَالْعَرْفُ عَرْفُ الْمَسْكَ"<sup>(٣١)</sup>.

قال ابن حجر: "قوله: (تَجَجَّر) بفتح الجيم المشددة، وحذفت التاء الأولى إذ أصله: (تتَجَجَّرُ)"<sup>(٣٢)</sup> فحذفت التاء استنقالاتاً. قال

الجوهري: "وَجَجَّرْتَهُ شَدِيدًا لِلكَثْرَةِ فَتَجَجَّرَ"<sup>(٣٣)</sup> فدللت: (تفعل) هنا على التكثر. ومنه قوله تعالى:  $V U \quad t s \dots M$

$L \dots y \quad x \quad w$  قال ابن حجر: "والحكمة في كون الدم يأتي يوم القيامة على هيئته أنه يشهد لصاحبه

بفضله، وعلى ظالمه بفعله، وفائدة رائحته الطيبة أن تنتشر في أهل الموقف إظهاراً لفضيلته أيضاً"<sup>(٣٤)</sup>.

من خلال ما ذكرنا من أمثلة تبين لنا حذف إحدى التاعين من الأفعال: (ولا تجسَّسوا) و (لا تحسَّسوا) و (تَجَجَّر)، وسبب

هذا الحذف أنه تم طلباً للخفة؛ لأنَّ العرب يستقلون اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد، فكهوا اجتماع المثلين

في صدر الكلمة؛ لذا اتفقوا في الحذف إلا أنهم اختلفوا في المحذوف منهما. كما يلجأون إلى الإدغام، قالوا: "... وكذلك

يدغم أحياناً المقطع ذو الأصوات الصامتة المتماثلة، في أول الكلمة وآخرها مع المقطع السابق له والمنتهى بحركة

..."<sup>(٣٦)</sup>.

أما الحذف في الأسماء، فقد ورد حذف الهمزة وهي تمثل (فاء) الكلمة: في: (ناس)، جاء في الحديث: "عن أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه: "أنَّ ناساً سألوا رسولَ الله ﷺ فأعطاهم ..."<sup>(٣٧)</sup> أصلها: (أناس)، قال ابن جني في حديثه عن

حذف الهمزة: "ومن ذلك قولهم: (ناس). أصلها: (أناس) فحذفت الهمزة تخفيفاً على غير قياس يدل على ذلك قولهم:

(أناس)"<sup>(٣٨)</sup>؛ إذ يرد كثيراً بحذف الهمزة بغرض التخفيف، ويشرح ابن يعيش ذلك بقوله: "أصل (ناس): أناس، ووزنه:

(عال) محذوف الفاء واستشهدوا بقول الشاعر:

إِنَّ الْمَنِيَا يَطْلُضْنَ عَالِ الْأُنَاسِ الْأَمِينِيَا<sup>(٣٩)</sup>

و (أناس) على (فعل) قيل من: "الأنس واشتقاقه من: أنس الشيء إذا رأيتَه، كأنهم سمُّوا بذلك لظهورهم، أو قيل من

أنست، أي: علمت كأنهم سمُّوا بذلك لعلمهم"<sup>(٤٠)</sup>.

فالحذف كما تلاحظ يغير في الصيغة، وهذا النوع من الحذف لا يسوغ قياسه، فيحدث استخفافاً، إذ لا علة تستدعي ذلك.

٢. الحذف في آخر الكلمة:

(٣٠) العسقلاني، ابن حجر أحمد (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٠، ط ٣، كتاب: الأدب، تحقيق: عبد العزيز بن عبدالله بن باز، مكتبة دار السلام، الرياض، ص ٥٩٢.

(٣١) البخاري، حديث رقم (٢٣٧)، كتاب: الوضوء، باب: ما يقع من النجاسات في السمن والماء، ص ٥٤.

(٣٢) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، كتاب: الوضوء، ص ٤٤٨.

(٣٣) الجوهري، إسماعيل، (١٣٩٦هـ-١٩٥٦م)، تاج اللغة وصحاح العربية، ج ٢، ط ١، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٧٧٨.

(٣٤) سورة البقرة، الآية ٧٤.

(٣٥) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١، كتاب: الوضوء، ص ٤٤٨.

(٣٦) بروكلمان، فقه اللغات السامية، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣٧) البخاري، حديث رقم (١٤٦٩) كتاب: الزكاة، باب: الاستغفار عن المسألة، ص ٢٦٠.

(٣٨) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط ١، المكتبة العصرية، حلب، ص ٣٦٢.

(٣٩) البيت: لذي جند الحميري، في ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ص ٣٦٢. وابن يعيش، شرح المفصل، ج ٥، ص ١٢١. وابن منظور، لسان العرب،

ج ١، مادة: أن س، ص ١٧٠.

(٤٠) ابن يعيش، شرح التصريف الملوكي، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

يحدث الحذف كذلك في آخر الكلمة، كحذف: ألف (ما) الاستفهامية المجرورة، وهو من أنواع الحذف القياسي ذكر ذلك السيوطي، كما علل لحذفها دون غيرها بقوله: ووجه الحذف من الاستفهامية التخفيف، وخص بها؛ لأنها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية؛ لأنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة<sup>(٤٦)</sup>. وقد ورد ذكر ذلك في كثير من الآيات كقوله تعالى: M « - ® ± ° - 2 ... L<sup>(٤٧)</sup>، وقوله: M فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴿٤٣﴾ L<sup>(٤٨)</sup>.

وتفسير هذا الحذف عند غيره: "للفرق بين الاستفهامية والخبرية، ولكثرة الاستعمال، والاستغناء بالحركة عن الحرف"<sup>(٤٩)</sup>.

ومن أمثلة ذلك في الحديث الشريف: "عن عبّاد بن عبدالله بن الزبير، عن عائشة: أتى رجلُ النبي ﷺ في المسجد، قال: احترقتُ، قال: "مِمَّ ذاك؟" قال: وقعت بامرأتِي في رمضان قال له: "تصدّق..."<sup>(٥٠)</sup>.

قوله: "مِمَّ ذاك؟" حذف ألف (ما) الاستفهامية لدخول حرف الجر: (من) عليها، والأصل: (مِمّا). وهذا الضرب من الحذف كثير في كلامهم، كما ورد كذلك في القرآن الكريم، كقوله تعالى: (... ± ... 2 (...)<sup>(٥١)</sup>، وغيرها من آيات.

وكذلك حذف نون: (ايمن)، في الحديث: "عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث رسولُ الله ﷺ وأمر عليه أسامة بن زيد، فطعنَ بعضُ الناسِ في امرته، فقام رسولُ الله ﷺ فقال: "إِنْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمْرَتِهِ، فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيَّ، وَإِنْ هَذَا لَمَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيَّ بعده"<sup>(٥٢)</sup>.

(أيمُ الله) بحذف اللام على (افع) أصله: "ايمن الله" على (افعل)، قال ابن حجر في كتاب: التيمم: "قوله: و"أيمُ الله بفتح الهمزة وكسرها والميم مضمومة؛ أصله: "ايمن الله"، وهو اسم وضع للقسم هكذا، ثم حذف منه النون تخفيفاً، وألفه ألف وصل مفتوحة، ولم يجئ كذلك غيرها، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف؛ والتقدير: ايمُ الله قسمي، وفيها لغات..."<sup>(٥٣)</sup>.

ومن لغاته بالإضافة إلى: (ايمن)، و (ايم): (لَيْمُنٌ) تقول: لَيْمُنُ اللَّهِ لِأَنْجَحَنَّ وَقَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: "وربما حذفوا منه النون قالوا: أَيْمُ اللَّهِ وَإَيْمُ اللَّهِ أَيْضاً، بكسر الهمزة، وربما حذفوا منه الياء، قالوا: أُمُّ اللَّهِ، وربما أبقوا الميم وحدها مضموم، قالوا: مُ اللَّهُ، ثم يكسرونها لأنها صارت حرفاً واحداً... فيقولون م اللَّهُ، وربما قالوا مُنُّ اللَّهِ، وَمَنْ اللَّهُ..."<sup>(٥٤)</sup>.

وعند الكوفيين: (أَيْمُنٌ) ويرون أن: (أَيْمُنٌ) جمع يمين<sup>(٥٥)</sup>، وهمزتها همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال.

(٤٦) السيوطي، همع الهوامع، ج٣، مرجع سابق، ص ٤٢١.

(٤٧) سورة الصف، الآية ٥.

(٤٨) سورة النازعات، الآية ٤٣.

(٤٩) الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج١، مرجع سابق، ص ١٧١-١٧٢.

(٥٠) البخاري، حديث رقم ٦٨٢٢، كتاب: المحاربيين من أهل الكفر والردة، باب: من أصاب ذنباً دون الحدِّ، فأخبر الإمام فلا عقوبة عليه بعد التوبة، إذا جاء مستفتياً، ص ١٢٠٥.

(٥١) سورة الصف، الآية ٥.

(٥٢) البخاري، حديث رقم ٦٦٢٧، كتاب: الإيمان والنذور، باب: قول النبي ﷺ "وَأَيْمُ اللَّهِ"، ص ١١٧٤.

(٥٣) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١، مرجع سابق، كتاب: التيمم، ص ٥٨٧.

(٥٤) ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، مادة: ي م ن، مرجع سابق، ص ٣٢٦.

(٥٥) ابن الأثير، مجد الدين المبارك، (١٤٢١هـ) النهاية في غريب الحديث والأثر، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي الحلبي، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ص ١٠٢٧.

ذكر ذلك سيوييه، فأكثر في هذا اللفظ الحذف بما ورد عن بعض العرب، قال: "واعلم أن بعض العرب يقول: مُ اللهُ لأفعلن، يريد: أيمُ اللهُ، فحذف حتى صيرها على حرف، حيث لم يكن متمكناً يتكلم به وحده، فجاء على حرف حيث ضارع ما جاء على حرف، كما كثر الأسماء في الحرفين حيث ضارعت ما قبلها من غير الأسماء"<sup>(٥٦)</sup>. وعليه جاء رأي كثير من اللغويين.

وعليه فقد أجمع العلماء على حذف آخره، فالحذف إذاً ظاهرة لغوية صوتية وردت كثيراً في كلامهم، والغرض منها طلب الخفة في الكلام، والإيجاز فيه.

ظاهرة الإبدال:

عرف علماء اللغة ظاهرة الإبدال منذ بداية اهتمامهم باللغة جمعاً واستقصاءً، ولا سيما البنية اللغوية (الصرف)، إذ هو من المباحث الصرفية الموجودة بكثرة في القرآن الكريم، كيف لا والنص القرآني استنبطت منه كل العلوم اللغوية من صوت وصرف ونحو ودلالة، وكذلك الحديث، غير أن الذين لم يستشهدوا به قد أهملوا ثروة لغوية عظيمة، فكان الأحرى أن يهتم به اهتماماً يغلب اهتمامهم بالشعر وأقوال العرب عموماً، وما نستشهد به من أحاديث خير دليل على ذلك، وبالأخص (الإبدال) اهتموا به كثيراً ووضعوا له أحرفاً مخصوصة به، وإن اختلفوا في عددها، غير أن بعض اللغويين وجدوا أن الإبدال يقع في غير الأحرف التي حددها النحاة والصرفيون، بل إن بعضهم قال: "قلما نجد حرفاً إلا وقد جاء فيه البديل ولو قليلاً"<sup>(٥٧)</sup>، ومن ثم كثرت الخلافات حوله، واعتبره بعضهم من المباحث التي لا يكاد يحاط بها، قال ابن جني: "هذا غور من العربية لا ينتصف منه ولا يكاد يحاط به وأكثر كلام العرب عليه وإن كان غفلاً مسهواً عنه"<sup>(٥٨)</sup>، حتى تعريفه لم يسلم من الخلافات فضلاً عن حروفه.

تصريفه:

البصل لضة: قيل: "يقال: بَدَلٌ وبَدَلٌ لغتان، من أبدلت الشيء بغيره... وأبدل الشيء من الشيء وبذله تخذه منه بدلاً... والأصل في الإبدال: جعل شيء مكان شيء آخر"<sup>(٥٩)</sup>.

أما في الاصطلاح: فقد عرفه كثير من علماء العربية بأنه: "أن تقيم حرفاً مقام حرف في موضعه، إما ضرورة، وإما صنعة واستحساناً"<sup>(٦٠)</sup> بمعنى إحلال حرف مكان حرف آخر. قال ابن فارس: "ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض"<sup>(٦١)</sup>، مما يدل على أن إقامة صوت مكان آخر، مع بقاء سائر الأصوات على حالها، هي سنة درج عليها العرب، ولهم متى ما شاءوا أن يبدلوا صوتاً بآخر، ويرمي كذلك إلى أن لغات القبائل العربية على تعددها أنها لغة واحدة، والإبدال ظاهرة لغوية فيها، مع علمه بأن من العرب من يقول: "... مَحَه ومَدَهه..."<sup>(٦٢)</sup>. وغيره كثير.

فالإبدال بمفهومه هذا من الظواهر اللغوية الصوتية، التي تحدث نوعاً من التحول في الصيغة يلجأ إليه العربي؛ لتيسير النطق وسهولة اللفظ؛ إذ الغرض منه التخفيف.

(٥٦) سيوييه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٥٧) السيوطي، المزهري، ج١، مرجع سابق، ص٤٦١.

(٥٨) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٤٤.

(٥٩) الجوهري، الصحاح، (ج٤)، ص١٦٣٢، وابن منظور، لسان العرب، ج٢، مادة: ب د ل، ص٣٨.

(٦٠) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، مرجع سابق ص٢٢٣، وانظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد (د.ت) الصاحبى في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد

صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص٣٣٣. و الرضى، شرح الشافية، ج٣، مرجع سابق، ص ١٩٧.

(٦١) ابن فارس، الصاحبى، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(٦٢) المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها. وابن السكيت، أبو يوسف يعقوب، (١٣٩٨هـ-١٩٨٧م) القلب والإبدال، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، الهيئة

العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ص٩٠.

وقد ارتبط مصطلح الإبدال في التراث اللغوي بمصطلح الإعلال؛ لذا فإن كثيراً من أهل اللغة لم يفرقوا بينهما، وجعلوا الإعلال ضرباً من الإبدال، فكل إعلال إبدال وليس كل إبدال إعلالاً، قال الحملاوي: "هو جعل مطلق حرف مكان آخر، فخرج بالإطلاق الإعلال بالقلب؛ لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكس"<sup>(٦٣)</sup>.

كما أشار إلى ذلك ابن يعيش عند توضيحه لأنواعه بقوله: "والبدل على ضربين: بدل هو إقامة حرف مقام غيره، وبدل هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره..."<sup>(٦٤)</sup> والثاني يكون فقط في حروف العلة، التي هي: الألف، والياء، والواو وفي (الهمزة أيضاً؛ لمقاربتها إياها وكثرة تغييرها)<sup>(٦٥)</sup>، وما يعنيه هنا هو البديل الصرفي، فهو الشائع المطرد، وعليه فقد تم تقسيم الإبدال إلى: إبدال صرفي، ويقصد به القياسي، وإبدال لغوي. وهو ما سمع من العرب، قال السيوطي موضحاً ذلك: "الإبدال قسمان شائع وغيره... والشائع الضروري في التصريف وأحرفه ثمانية يجمعها قولك: طويت دائماً"<sup>(٦٦)</sup>، فيحدث هذا النوع بين الحروف لعلة تصريفية، إلا أنه دار خلاف بين العلماء في حروفه اختلافاً جعل بعضهم لا يميز بين القلب والإبدال<sup>(٦٧)</sup>، فمنهم من زاد على ما ذكر، ومنهم من أسقط بعض الحروف، وقد بلغ عددها عند بعضهم اثنان وعشرون حرفاً، وتعتبر من الشائع غير الضروري. أما الضروري فمجموع حروفه في: (طويت دائماً)، وذكرها ابن مالك في الألفية بزيادة الهاء: "هدأت موطياً"<sup>(٦٨)</sup>، قيل: "وما خرج عنها يعد من قبيل الشذوذ إيداله"<sup>(٦٩)</sup>.

أما الإبدال غير الشائع - القسم الثاني - فهو الإبدال اللغوي، قال: "وغير الشائع وقع في كل الأحرف إلا الألف"<sup>(٧٠)</sup>، إذ لم يقيد بصيغ معينة أو قواعد تحده، وقد عني به اللغويون كثيراً، فألفوا فيه كتباً، منهم يعقوب بن السكيت وكتابه: (القلب والإبدال)، وأبو الطيب اللغوي، وكتابه: (الإبدال)، وغيرهما، كما حفلت كثيراً من كتب اللغة بقدر وافر منه، كالكتاب لسبويه، والخصائص لابن جني، والمخصص لابن سيده، بالإضافة إلى العناية من قبل الدارسين المحدثين من أمثال: إبراهيم أنيس، وأحمد علم الدين الجندي... وغيرهم.

كل من القسمين يحدث طلباً للخفة؛ لتقل الحركات والحروف، وقد أكد النحاة أن قلب الحروف إنما هو للتخفيف، قال الرضي: "تغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها، بل لغاية خفتها، بحيث لا تحتل أدنى ثقل، وأيضاً لكثرتها في الكلام"<sup>(٧١)</sup>.

ولكن لا يمكننا إبدال أي حرف مكان الآخر اعتباطاً، فالعربي بطبعه ينطق على سجيته، وما اعتاد عليه لسانه، ولا يحدث ذلك إلا في حروف بعينها اشتهرت بذلك، وهي حروف اللين الثلاثة: (الألف، والواو، والياء)، بالإضافة إلى بعض الصوامت: (الهمزة، والذال، والطاء، والتاء، والميم) ويضيف إليها ابن جني: "النون، والجيم، والهاء"<sup>(٧٢)</sup> فهي الحروف التي كثر إبدالها واشتهرت بذلك عند أغلب الصرفيين واللغويين، وإن أضاف غيرهم بعضاً من الحروف، غير أن ما ذكر هو الأكثر والأشهر.

(٦٣) الحملاوي، أحمد (د.ت) شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلق عليه: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، ص ٢٠٠.

(٦٤) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، مرجع سابق، ص ٢١٤.

(٦٥) المرجع السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٦٦) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٦٧) كل منهما تغيير في الموضوع، إلا أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، مرجع سابق، ص ٨٢٠.

(٦٨) ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبدالله، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٤، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث،

القاهرة، ص ١٦٩. وشرح الأشموني، ج ٣، مرجع سابق، ص ٨٢٠.

(٦٩) انظر: شرح الأشموني، ج ٣، مرجع سابق، ص ٨٢٠.

(٧٠) السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، مرجع سابق، ص ٤٢٧. وانظر: شرح الأشموني، ج ٣، مرجع سابق، ص ٨٢٠.

(٧١) الرضي، شرح الشافية، ج ٣، مرجع سابق، ص ٦٦.

(٧٢) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٢١٣.

وعليه فإن هذه الظاهرة تحدث نوعاً من التحول في الصيغة لما يترتب عليه من ظهور لفظ جديد للكلمة مع اتفاق الدلالة بينهما، أو تقاربهما. ولا يحدث ذلك إلا على أساس التقارب الصوتي بين الحروف المتبادلة، على رأي بعض اللغويين، وإن أثر عن بعضهم عدم التقيد بهذا الشرط، ناظرين إلى التعريف الاصطلاحي له، مكتفين بأنه: إقامة حرف مقام حرف آخر في موضعه.

الأول الإبدال الأضوي:

قال السيوطي: "هو جعل حرف مكان آخر لغير ضرورة لفظية"<sup>(٧٣)</sup>، أما أبو الطيب اللغوي فيرى: "أنها لغات مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلف إلا في حرف واحد"<sup>(٧٤)</sup>، فمتى ما وُجد لفظان اتفقا في المعنى واختلفا في حرف واحد من حروف العربية بينهما، كان ذلك ضرباً من الإبدال، ويوافقه على هذا الرأي، جمهور الكوفيين<sup>(٧٥)</sup>، وابن السكيت<sup>(٧٦)</sup>، وأصحاب بعض المعاجم اللغوية<sup>(٧٧)</sup>.

وهؤلاء يرون أن الإبدال يقع بين حرف وآخر من حروف اللغة، سواء كانت متقاربة المخارج، أم كانت متباعدتها، فقد قيل: "قلما نجد حرفاً من حروف اللغة إلا وقد جاء فيه الإبدال ولو نادراً"<sup>(٧٨)</sup>. معنى ذلك أنهم قد توسعوا في مفهوم الإبدال. إذ ربما يحدث ذلك لاختلاف لغات القبائل العربية، بل قد يحدث عند بعضهم في القبيلة الواحدة، غير أن منهم من أنكر حدوث ذلك، إذ ليس من المقبول عقلاً أن ينطق العربي في بيئة واحدة بحرف ثم يغير رأيه فيأتي بحرف آخر، حتى إن كان بينهما تقارب، بمعنى أن قبيلة واحدة لا تتطق الصوتين معاً، وقد أشار إلى ذلك أبو الطيب بقوله: "والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى"<sup>(٧٩)</sup>. مثلاً لذلك بقوله: "يقولون: (الصراط والسرائط)، قال: وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب، وعامة العرب تجعلها سينا"<sup>(٨٠)</sup>، مشيراً بكلامه هذا إلى أنه قد حدث إبدال بتقدم الزمن، بمعنى أنها لغات مختلفة.

ويرجع حدوث هذا النوع من الإبدال، كما أشار إليه سيبويه، بتأثير المجاورة وهو ما يكون نوعاً من المضارعة أو التقارب<sup>(٨١)</sup>، أو يحدث لمجرد التعاقب؛ وذلك أن قبائل معينة تؤثر بعض الأصوات على بعض، فتجهر المهموس، وتهمس المجهور، أو تميل إلى الرخو، وتترك التشديد أو العكس.

أما أصحاب الرأي الثاني، فيشترطون في صحة هذا النوع من الإبدال الشروط الآتية:

١. التقارب الصوتي:

يشترط لحدوث الإبدال التقارب بين الصوتين: المبدل والمبدل منه، بمعنى أن يكون بينهما من قرب المخارج، أو اتحاد الصفات، ومن الذين يتقيدون بهذا الشرط ابن جني الذي عقد باباً في: (الخصائص) عنوانه: "باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه". ومثل ذلك بـ: (هتلت) و (هتنت)، و (دهمج) و (دهنج)<sup>(٨٢)</sup>. وصرح بذلك

(٧٣) السيوطي، همع الهوامع، ج٢، مرجع سابق، ص٤٢٧.

(٧٤) السيوطي، المزهري، ج١، ص٤٦٠.

(٧٥) السابق نفسه، الصفحة نفسها. وابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) سر صناعة الإعراب، ج١، ط٢، دار القلم، دمشق، ص١٨٠-١٨١.

(٧٦) ابن السكيت، القلب والإبدال، مرجع سابق، ص٩٧ وما بعدها.

(٧٧) الجوهري، الصحاح، ج٤، مرجع سابق، ص١٥٦٩. وابن منظور، لسان العرب، ج١٥، مثلاً مادة: هـ ر ق، ص٥٤ وما بعدها.

(٧٨) السيوطي، المزهري، ج١، ص٤٦١.

(٧٩) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد (١٣٨٠هـ-١٩٦١م) كتاب الإبدال، ج٢، تحقيق وشرح: عز الدين التتوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص١٨٦.

(٨٠) السابق نفسه، الصفحة نفسها. وقرأها بالسين: ابن كثير. الشيرازي، أبو عبدالله نصر بن علي (٢٠٠٩م) الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عبد الرحيم الطهروني، ط١، مكة المكرمة، ص١٥١.

(٨١) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٤٧٧.

(٨٢) ابن جني، الخصائص، ج٢، مرجع سابق، ص٨٢ وما بعدها.

في (سر الصناعة) بقوله: "فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها..."<sup>(٨٣)</sup>، وقد وجد رأيه هذا قبلاً عند بعض العلماء كابن سيده والرضي، فحذوا حذوه في اشتراط المخرج في الإبدال. كما ألمح إلى ذلك ابن فارس<sup>(٨٤)</sup>.

كما أجريت دراسات لغوية حديثة تشير إلى أهمية هذا الشرط لحدوث الإبدال جاء فيها ما يوافق ما قيل من شرط التقارب الصوتي، كرأي الدكتور أحمد علم الدين الجندي حيث قال: "والحقيقة أننا لا يمكن أن نقول بالإبدال إلا إذا كانت هنالك علاقة مخرجية ووصفية بين البديل والمُبدل منه... وما دامت الأصوات متباعدة فلا نستطيع أن نقول بالإبدال"<sup>(٨٥)</sup>. كما أشار إلى ذلك الدكتور إبراهيم أنيس<sup>(٨٦)</sup>.

معنى ذلك أنه لا يحدث الإبدال إلا إذا حدث التقارب الصوتي، أو فيما اشتركت حروفهما في بعض الصفات الصوتية، حيث أن طرائق الأداء اللغوي تختلف من قبيلة إلى أخرى من حيث: التفتيح والترقيق، أو الشدة والرخو، وغيرها من الصفات. إذ إن التقارب الصوتي أو التعاقب بين الحروف يكون كثيراً فيما قربت فيه المخارج أو اشتركت فيه في بعض الصفات.

٢. استصمال صورتَي اللغويين في بيئة واحدة:

لا يكون الإبدال مقبولاً عند هؤلاء إلا إذا تحقق هذا الشرط، بأن تُستخدم اللفظتان بصورتين مختلفتين في بيئة واحدة، فإذا استخدم في بيئتين مختلفتين فذلك لا يعدُّ إبدالاً، وإنما هي لغات لأقوام مختلفين، أشار إلى ذلك ابن جني بقوله: "قال الفراء: قرئش تقول: كُشِطت، وقيس وتميم تقول: قُشِطت - بالقاف - وليست القاف في هذا بدلاً من الكاف؛ لأنهما لغتان لأقوام مختلفين"<sup>(٨٧)</sup>.

والراجع أن الإبدال اللغوي هو اختلاف في لغات القبائل؛ إذ كل قبيلة تنطق اللفظ بما ورد عندها، وما اعتاده لسانها.

٣. الاتفاق في الصلاة والاستصمال بين اللغويين:

وهذا الشرط يخرج من الإبدال ألفاظاً كثيرة، حيث أن الاتفاق في الدلالة يضيق معنى الإبدال، كما أنه يناقض شرط التقارب الصوتي، وممن تمسك بهذا الشرط ابن سيده بما ورد عنه أنه قال: "وقالوا: جَمَسَ الودكَ وجَمَدَ، وليس هذا أيضاً بدلاً، أو لا ترى أن بعضهم يقول: "جمس الودك، وجمد الماء، ولا يقال: جمس الماء، ولا جمد الودك"<sup>(٨٨)</sup>، فعلى الرغم من تقارب مخرجي: (السين) و (الدال) بين اللغويين، حيث: "من طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الدال... ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا مخرج السين..."<sup>(٨٩)</sup> غير أن المعنى بينهما مختلف.

وبعض الدراسات الحديثة تنقيد بهذا الشرط، إلا أنها لا تستلزم تمام المعنى بينهما، فمجرد التقارب في الدلالة يحدث الإبدال، قال الدكتور إبراهيم أنيس: "وأخيراً نرى من كلمات الإبدال ما اختلف فيها المعنى مع كلٍّ من الصورتين اختلافاً طفيفاً"<sup>(٩٠)</sup>. وقد أشار في ذات السياق إلى أن حدوث هذه الظاهرة يرجع إلى أنه ضرب من التطور الصوتي، كما يدخل أحياناً في اختلاف اللهجات أي: اختلاف القبائل في النطق بأصوات الكلمة، فيرى أنه: حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها نتيجة التطور

(٨٣) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، مرجع السابق، ص١٩٧.

(٨٤) ابن جني، الصاحب، مرجع سابق، ص٣٣٣.

(٨٥) الجندي، أحمد علم الدين (١٩٨٣م) اللهجات العربية في التراث، ج٢، دار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ص٤٧٢.

(٨٦) أنيس، إبراهيم (د.ت) من أسرار اللغة، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٧٥.

(٨٧) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج١، مرجع سابق ص٢٧٧.

(٨٨) ابن سيده، أبو الحسن علي (١٣٢٠هـ) المخصص، ط١، ج١٣، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر، ص٢٨٧.

(٨٩) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٤٣٣.

(٩٠) أنيس، من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص٨٣.

الصوتي ...<sup>(٩١)</sup> بمعنى أن أحد اللفظين أصل والآخر فرع له، أو تطور عنه، ولا بد من ملاحظة العلاقة الصوتية بين اللفظين المبدل والمبدل منه.

كما يحدث الإبدال بين الصوامت (الحروف) يحدث كذلك بين الصوائت: (الحركات)، وفيه أن التبدلات التي تصيب هذا النوع من الأصوات مردها أيضاً إلى اختلاف اللهجات، فجد الكلمة الواحدة ترد مرة بالضم وأخرى بالكسر، وثالثة بالفتح، من غير أن يؤثر ذلك في المعنى. قال ابن فارس: "واختلاف لغات العرب من وجوه أحدهما: الاختلاف في الحركات، كقولنا: (نستعين ونستعين) - بفتح النون وكسرها - قال الفراء هي مفتوحة في لغة قريش وأسد، وغيرهم يقولون بالكسر"<sup>(٩٢)</sup>.

ومن أمثله كذلك ما جاء في (غريب الحديث) لابن الأثير: "قيل له: كأنك وهمت؟ قال: وكيف لا إيهم؟ - هذه لغة بعضهم - فالأصل: أوهم - بالفتح والواو - فكسر الهمزة؛ لأن قوماً من العرب يكسرون مستقبل: (فعل)، فيقولون: إعلم وتعلم، فلما كسروا همزة: (أوهم) انقلبت الواو ياء"<sup>(٩٣)</sup> والمعروف أن حرف المضارعة يحرك بالفتح إلا إذا كان الماضي رباعياً فإنه يضم، لكن بعض القبائل تنجح إلى تحريك حرف المضارعة وهو ما يعرف بالثلاثة وينسبونها إلى بهراء، يقول ابن جني: "وأما ثلاثة بهراء، فإنها تقول: تعلمون وتفعلون تصنعون بكسر أوائل الحروف"<sup>(٩٤)</sup>. وجاء في اللسان أن: "تعلم بالكسر: لغة قيس وتميم وأسد وربيعه وعامة العرب، أما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل فيقولون: تعلم والقرآن عليها ..."<sup>(٩٥)</sup>.

وغيرها من آراء القدماء حول هذه الظاهرة، فنلاحظ أن التغيير في شكل الحرف يؤدي إلى تغيير في الصيغة، غير أنها تكون محتفظة بالمعنى الدلالي بينهما.

وكذلك تطرق المحدثون لهذا النوع من الإبدال بين الصوائت، وحذا حذو القدامى في سبب حدوث هذه الظاهرة، التي ترجع إلى اختلاف اللهجات العربية، فما كان بالضم في لغة يكون بالكسر أو الفتح في لغة أخرى، وأن العوامل البيئية هي التي ساعدت على ذلك بمعنى: "أن الصيغة المشتملة على الضم تنتمي إلى بيئة بدوية، وأن المشتملة على الكسر تنتمي إلى حضرية"، ربما لأن القبائل البدوية من طبعها الشدة والغلظة، أما الحضرية فتتشد الخفة والسهولة.

على الرغم من كثرة الآراء وتعدد الخلافات التي حدثت بين اللغويين قدماء ومحدثين، إلا أن ظاهرة الإبدال ظاهرة لغوية صوتية صرفية لا تنكر، والتطور الصوتي واختلاف اللهجات من العوامل التي ساهمت في نشأة هذه الظاهرة، التي بدورها ساهمت في زيادة الثروة اللفظية، مما يدل على مرونة اللغة العربية، واستيعابها للاستعمالات اللغوية المختلفة، وعليه فأيما ما كان الأمر في تفسير هذه الظاهرة، فالثابت أنها واقعة في الكلام، ولا حصر لأمثلتها في الحديث.

ومما ورد في الحديث الشريف شاهداً على هذه الظاهرة، ومحتملاً للشروط التي ذكرها اللغويون عامة:

تصاقب الهمزة والهاء:

يحدث التعاقب بين الهمزة والهاء للعلاقة الصوتية بينهما، فيترتب على ذلك ظهور لفظ جديد لكلمة مع اتفاق الدلالة بينهما.

(٩١) المرجع السابق نفسه، ص ٥٨.

(٩٢) ابن فارس، الصحابي، مرجع سابق، ص ٢٨.

(٩٣) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق، ص ٩٩٢.

(٩٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

(٩٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، مرجع سابق، مادة: و ق ي، ص ٢٦٦.

وقد استخدمت اللهجات العربية القديمة صيغة: (أفعل) بالهاء بدلاً من الهمزة ومما يدل على ذلك ما جاء في اللسان: "أن هراقاً بدلاً من أراقاً لهجة اليمن ثم فشت في مصر" (٩٦).

وورد اللفظ في الحديث: "عن أبي هريرة قال: قام أعرابيٌّ فَبَالَ في المسجد فتناوله الناس، فقال لهم النبي ﷺ "دعوه وهَرِيقُوا على بَوْلِهِ سَجَلًا من ماء - أو ذُنُوبًا من ماء - فَإِنَّمَا بُعِثْتُمْ مُبَسَّرِينَ، وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَّرِينَ" (٩٧).

(هريقوا) بإبدال الهاء من الهمزة، ورد في لفظ الرسول ﷺ وأشار إليه كثير من علماء اللغة، قال سيبويه: "... وقد أبدلت الهاء من الهمزة في هرقت ... (٩٨)، وقال ابن جنبي: "قد أبدلت من الهمزة تقول العرب: أرقت الماء و (هرقت)، وفي إياك: (هياك)"، واستشهدوا بقول الشاعر:

ضَهْيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّصْتُ مَوَارِضَهُ ضَاغَتْ عَلَيْكَ مَصَابِرُهُ (٩٩)

ويوضح ذلك ابن يعيش مبيناً صفات ومخارج اللفظين بقوله: "قد أبدلوا الهاء من الهمزة إبدالاً صالحاً، على سبيل التخفيف، إذ الهمزة حرف شديد مستقل، والهاء حرف مهموس خفيف، ومخرجاها متقاربان، إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق، فقالوا: "هرقت الماء" في أرقت، أبدلوا الهاء من الهمزة الزائدة" (١٠٠)، وهذا يدل على أن التقارب الصوتي سبباً لحدوث الظاهرة، فالحرفان من الحروف الحلقية، والهاء أقرب الحروف إلى الهمزة فاتحادهما في المخرج بالإضافة إلى اشتراكها في صفتي الانفتاح والاستقلال، ذلك الذي سوَّغ حدوث الإبدال بينهما قال سيبويه: "... فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء ... (١٠١)".

ويعدُّ هذا اللفظ من الألفاظ التي استعمل فيها الفرع أكثر من الأصل وهو: (أراق)، كما أن تصرفه في الفرع (هراق) أكثر بدليل تكراره في كثير من الأحاديث النبوية التي وردت في الصحيح، وفي المعاجم اللغوية، قيل: "أراق الماء يُرِيقُهُ، وَهَرِاقُهُ يَهْرِيقُهُ - بفتح الهاء - هراقاً، ويقال فيه أهرقت الماء أهرقه إهراقاً، فيجمع بين البديل والمبدل منه ... (١٠٢)".

ومما ورد كذلك من تعاقب بين الهمزة والهاء، ما جاء في الحديث: "عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "هاجر إبراهيم بسارة فأعطوها آجرَ، فرجعت فقالت: أشعرت أن الله كبت الكافر، وأخدم وليدة؟" ... (١٠٣). وقيل عن النبي ﷺ: "فأخدمها هاجر".

ذكر في الحديث: (آجر) و (هاجر)، قال ابن حجر: "وقع هنا (آجر) بهمزة بدل الهاء" (١٠٤). فالتعاقب بين الهمزة والهاء للعلاقة الصوتية بينهما ترتب عليه ظهور لفظ جديد للكلمة مع اتفاق الدلالة بينهما. إبدال الصال تاء:

(٩٦) ابن منظور، لسان العرب، (ج١٥)، مادة: (هرق)، ص٥٥.

(٩٧) البخاري، حديث رقم ٢٢٠، كتاب: الوضوء، باب: صب الماء على البول في المسجد، ص٥٢.

(٩٨) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٢٣٨.

(٩٩) البيت في سر الصناعة لابن جنبي، ج٢، ص٢٥٥. و أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢، ص٥٦٩. و ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص١٣٨ و ٣٠٤، مراجع سابقة.

(١٠٠) ابن يعيش، شرح الملوكي، مرجع سابق، ص٣٠٤ - ٣٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص٤٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، (ج٢)، ص٥٦٩.

(١٠١) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٤٣٣.

(١٠٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، مادة: (هرق)، ص٥٥، و ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ص١٠٠٦.

(١٠٣) البخاري، حديث رقم ٢٦٣٥، كتاب: الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب: إذا قال: أخدمتك هذه الجارية على ما يتعارف الناس وهو جائز، ص٤٦١.

(١٠٤) العسقلاني، فتح الباري، ج٤، كتاب: البيوع، مرجع سابق، ص٥٢٠.

وجاء في الحديث السابق، كذلك إبدال التاء من الدال في قوله: "كَبَّتْ"، قال ابن حجر: "وقوله: (كَبَّتْ) بفتح الكاف والموحدة بعدها مثناة أي: أخزاه، وقيل ردّه خائباً، وقيل أجزه، وقيل صرّعه، وقيل صرفه، وأذله ... وقيل أصل: (كبت): كبد، أي: بلغ الهم كبده، فابدلت الدال مثناة ..."<sup>(١٠٥)</sup>. أي: تاء فحلت محل التاء لقرب العلاقة الصوتية بينهما؛ إذ اتحدتا في المخرج، قال سيبويه: "بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والدال والتاء"<sup>(١٠٦)</sup>.

الإبدال بين التاء والفاء:

أشار كثير من أهل اللغة إلى إبدال الفاء من التاء، للعلاقة بينهما في المخرج والصفة: "قال الأصمعي: جَدَفَ وَجَدَّتْ للقبر ... وقال أبو عمرو: يقال: الفناء والتَّاء في فناء الدار ... ويقال الفوم والثوم للحنطة ..."<sup>(١٠٧)</sup>، كما اهتمت الدراسات الحديثة بذلك، حتى إن منهم من عزی كل لغة إلى قبيلتها، قال الدكتور أحمد علم الدين الجندي: "يقال إن: (الجدث) هو القبر بلغة أهل الحجاز - بالتاء و (الجدف) بالفاء لبني تميم"<sup>(١٠٨)</sup>. مما يفسر اختلاف لغات القبائل، ويرى ابن جني أن (التاء) هي الأصل بدليل قوله: (وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ)<sup>(١٠٩)</sup>، وعليه (فالتاء) قد تحولت إلى (الفاء) في لغة تميم، وهذا النوع كثير في اللغات.

ورد في الحديث: "عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: "...ثم حَبَّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءَ، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه - وهو التعبّد - الليالي نوات العدد ..."<sup>(١١٠)</sup>.

فـ (يَتَحَنَّثُ) حدث فيه إبدال بين التاء والفاء؛ إذ هو بمعنى: (تحنّف)، باتفاق في الصيغة كذلك، قال الجوهري مشيراً إلى ذلك: "وتحنّث، أي: تعبّد واعتزل الأصنام مثل: تحنّف"<sup>(١١١)</sup>، وقال: "وتحنّف الرجل، أي: عمل عمل الحنيفية ... ويقال اعتزل الأصنام وتعبّد"<sup>(١١٢)</sup> ذكر ذلك ابن حجر عند تفسيره لمعنى تحنّث، قال: "هي بمعنى: يتحنّف، أي: يتبّع الحنيفية؛ وهي دين إبراهيم، و (الفاء) تبدل تاء في كثير من كلامهم"<sup>(١١٣)</sup>، ذلك كله يدل على الإبدال بينهما، ربما لتقارب المخرج بين (التاء) و (الفاء)، والاشتراك بينهما في كثير من الصفات، حيث أن مخرجيهما: "مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا ... ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء"<sup>(١١٤)</sup>، فتحقق شرط التقارب الصوتي، بالإضافة إلى اتفاقهما في: "الهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح"<sup>(١١٥)</sup>. إذاً العلاقة واضحة بينهما، وما ورد عن العرب من نصوص يؤيد ذلك. بالإضافة إلى اتفاقهما في الصيغة.

يؤكد ذلك الدكتور أحمد علم الدين الجندي بقوله: "يلاحظ أنّ بين الحرفين علاقة تسمح بانتقال أحد الصوتين إلى الآخر، فالفاء رخو مهموس، والتاء كذلك وهما متقاربان مخرجاً وصفة"<sup>(١١٦)</sup>.

(١٠٥) المرجع السابق نفسه، ج٤، ص٥٢٠ - ٥٢١.

(١٠٦) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٤٣٣.

(١٠٧) ابن السكيت، القلب والإبدال، مرجع سابق، ص١٢٥ - ١٢٦.

(١٠٨) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج٢، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعبد الفتاح النجار، المجلس الأعلى للثقافة الإسلامية، القاهرة، ص١٠٠. الجندي، اللهجات العربية في التراث، مرجع سابق ص٤١٧.

(١٠٩) سورة يس، الآية ٥١.

(١١٠) البخاري، حديث رقم ٣، كتاب: بدء الخلق، باب، ص٩.

(١١١) الجوهري، الصحاح، ج١، مرجع سابق، ص٢٨٠.

(١١٢) المرجع السابق نفسه، ج٤، ص١٣٤٧.

(١١٣) العسقلاني، فتح الباري، ج١، كتاب: بدء الوحي، ص٣١.

(١١٤) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص٤٣٣.

(١١٥) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٤٣٣ - ٤٣٥. ابن جني، سر الصناعة، ج١، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

(١١٦) الجندي، اللهجات العربية في التراث، مرجع سابق، ص٤١٧.

وكذلك ما جاء في الحديث عن أصحاب الشجرة: "يَبْضُ الصالحون الأول فالأول، وتبقى حُفَالَة كحفالة التمر والشعير، لا يعبأ بهم شيئاً"<sup>(١١٧)</sup>. ف (حفالة) و(حئالة) بينهما إبدال بين (الثاء) قال ابن حجر: "والحفالة بالمهملة والفاء بمعنى: الحئالة، والفاء قد تقع موضع الثاء، والمراد بها الردئ من كل شيء"<sup>(١١٨)</sup>، تأكيد ذلك ما جاء في المعاجم كقول الجوهري: "الحئالة ما يسقط من قشر الشعير والأرز والتمر... فكأنه الردئ من كل شيء"<sup>(١١٩)</sup> كما أشار إليه ابن السكيت<sup>(١٢٠)</sup>. وغير ذلك مما ورد في الصحيح - (كالمغافير) يقال فيه: (المغائير).  
يصال الجيم حاءً:

قد يبدل صوت الجيم حاءً نحو: (فاء) (تفعل)، كما ورد في الحديث: "قال أبوهريرة، يَأْتِرُ عن النبي ٣ قال: "ياكم والظنَّ، فإن الظنَّ كذَّبُ الحدث، ولا تجسَّسوا، ولا تحسَّسوا..."<sup>(١٢١)</sup> - ذكر سابقاً.

جاء في الحديث: (تحسسوا) و (تجسسوا) في نفس الحديث على (تفعل)، وقد ورد عن العرب أنهما بمعنى واحد، قال ابن منظور: "وتجسَّست الخبر وتحسَّسته بمعنى واحد"<sup>(١٢٢)</sup> - وقد بينا سابقاً - معنى كل منهما خلال القراءات التي وردت في قوله تعالى: M... - / O 1... L<sup>(١٢٣)</sup> قرئت و (تجسسوا) وهي قراءة الجمهور، وقرئ: (ولا تحسسوا) - بالحاء - وهما متقاربان"<sup>(١٢٤)</sup>. وقوله تعالى: M ! " \$ # % & ... L<sup>(١٢٥)</sup>، وهي عكس القراءة السابقة، إذ قرئت: (فتجسسوا)<sup>(١٢٦)</sup> بالجيم.

فتعاقب صوتا الجيم والحاء على (فاء): (تفعل)، والحاء هو الجس، وإن اختلفا في المخرج حيث أن مخرج الجيم من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى..."<sup>(١٢٧)</sup>، أما الحاء فهي من الحروف الحلقية، "تخرج من أوسط الحلق"<sup>(١٢٨)</sup>، كما اختلفا في الصفة: "فالجيم شجرية مجهزة، والحاء حلقية مهموسة"<sup>(١٢٩)</sup>. إلا أن بعضهم أجاز إبدالها، من ذلك ما أورده ابن فارس عن الخليل، قال: "ونكر عن الخليل - لم أسمع سماعاً - أنه قال في قوله جل ثناؤه: (فحاسوا): إنما أراد (فجاسوا)<sup>(١٣٠)</sup> فقامت الجيم مقام الحاء... وما أحسب الخليل قال هذا ولا أحقه فيه..."<sup>(١٣١)</sup>، كما استشهد أبو الطيب برواية الأصمعي: يقال تركت فلاناً يجوس بني فلان ويجوسهم: أي يدوسهم ويطلب فيئهم، وقال ابن الأعرابي: يقال: اجنَّسَ الخبر اجنَّساً، واحتسَّه احتسَّاساً إذا بحث عنه"<sup>(١٣٢)</sup>.

(١١٧) البخاري حديث رقم ٤١٥٦، كتاب: المغازي، باب: غزوة الحبيبية، ص ٧٢٣ - ٧٣٤.

(١١٨) العسقلاني، فتح الباري، ج ٧، كتاب: المغازي، مرجع سابق ص ٥٥٤.

(١١٩) الجوهري، الصحاح، ج ٤، مرجع سابق، ص ١٦٦٦.

(١٢٠) ابن السكيت، القلب والإبدال، مرجع سابق، ص ١٢٥.

(١٢١) البخاري، حديث رقم ٥١٤٣، كتاب: النكاح، باب: لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع، ص ٩٤٥.

(١٢٢) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، مرجع سابق، مادة: ج س س، ص ١٤٧.

(١٢٣) سورة الحجرات، الآية ١٢.

(١٢٤) أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، مرجع سابق، ص ١١٣.

(١٢٥) سورة يوسف، الآية (٨٧).

(١٢٦) أبو حيان، البحر المحيط، (ج ٥)، ص ٣٣٤.

(١٢٧) سيبويه، الكتاب، ج ٤، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

(١٢٨) المرجع السابق، لصفحة نفسها.

(١٢٩) المرجع السابق، ج ٤، ص ٤٣٤.

(١٣٠) سورة الإسراء، الآية ٥.

(١٣١) ابن فارس، الصحاح، مرجع سابق، ص ٣٣٣.

(١٣٢) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

وعليه يمكننا عدّ - ما ذكر - إبدالاً، بالرغم من التباعد بينهما في المخارج والصفات، أي: انعدام العلاقة الصوتية بينهما، غير أن ابن سيده، وغيره ممن يشترط التقارب الصوتي لا يعتبرونه إبدالاً، قال: "فأما ما لم يتقارب مخرجاه البتة فقل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلاً، وذلك كإبدال حروف الفم من حرف من حروف الحلق" (١٣٣). لا بأس عند كثير من اللغويين حدوث التبادل بين حرفين مع اختلافهما مخرجاً وصفة، غير أن ابن جني يشدد بوجود تقارب مخرجيهما حيث يقول: "إن القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها..." (١٣٤).

لكن تواجهنا قضية الأصالة والفرعية، فأيهما الأصل وأيهما الفرع؟ ولا دليل على ذلك إلا إذا أخذنا برأي ابن جني، الذي ذكر أن صورتين أصل قائم بذاته، كما يمكننا أن نأخذ بقانون السهولة في النطق فالصوت المجهور أيسر أداءً. وربما ورد الصوتان للتأكيد، قال ابن حجر: "وأصل هذه الكلمة التي بالمهملة من الحاسة إحدى الحواس الخمس، وبالجم من الجس، بمعنى: اختبار الشيء باليد وهي إحدى الحواس، فتكون التي بالحاء هي أعم، وقيل: هما بمعنى واحد، وقيل... ذكر الثاني للتأكيد بعداً وسخطاً..." (١٣٥).

إبدال السين صاداً:

ورد في كلام العرب إبدالهما إذ يشتركان في المخرج، قال سيوييه: "ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد" (١٣٦)، عند من يشترطون التقارب الصوتي بينهما، كما أنهما يشتركان في بعض الصفات مثل: "الهمس والرّخوة" (١٣٧).

حدث إبدال هذين الصوتين في لفظ النبي ٣ فقد جاء في الصحيح: "عن أبي رافع: أن سعداً ساومه بيتاً بأربعمائة منقال، فقال: ... لولا أن سمعت النبي ٣ يقول: "الجارُّ أحقُّ بسبِّه"..." (١٣٨)، كما ورد كذلك: "الجارُّ أحقُّ بسبِّه" (١٣٩) فـ (سقبه) و (سقبه) بإبدال السين صاداً، قال أبو الطيب اللغوي: "ويقال: دارُهُ منى بسقب وبسقب، أي: بقرب - كما في الحديث - أي: بما يقرب منه يعني في الشفّعة، والسّقب والسّقب: ولد الناقة أول ما تضعه أمه" (١٤٠) فالمعنى واحد، قال ابن منظور: "السّقب بالسين والصاد في الأصل: القُرب" (١٤١) وذكر في تعليل سيوييه لهذا الضرب من المضارعة أنهم: "وضعوا مكان السين صاداً؛ لأنها أفشي من السين، وهي موافقة للقاف في الإطباق ليكون العمل من وجه واحد..." (١٤٢)، ويؤكد ما ذكر من نصوص سابقة، أن: (السقب بالسين المهملة وبالصاد أيضاً ويجوز فتح القاف وإسكانها: القرب والملاصقة" (١٤٣).

ويعتبر هذا الضرب من الإبدال مما ينقاس وهو كل: "سين وقعت بعدها: عين أو غين أو الخاء أو القاف أو الطاء جاز قلبها صاداً" (١٤٤)، وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف لا متأخرة بعدها، وأن تكون مقاربة لها لا

(١٣٣) ابن سيده، المخصص، ج ٣١، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

(١٣٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(١٣٥) العسقلاني، فتح الباري، ج ١٠، كتاب: الأدب، مرجع سابق ص ٥٩٢.

(١٣٦) سيوييه، الكتاب، ج ٤، مرجع سابق، ص ٤٣٣.

(١٣٧) المرجع السابق نفسه، ج ٤، ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

(١٣٨) البخاري حديث رقم ٢٢٥٨، كتاب: الشفّعة، باب: عرض الشفّعة على صاحبها قبل البيع، ص ٣٨٦.

(١٣٩) السابق نفسه ح ٦٩٧٧، كتاب: الحيل، باب: الهبة والشفّعة، ص ١٢٣٤.

(١٤٠) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج ٢، ص ١٨٠.

(١٤١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٧، مرجع سابق مادة: س ق ب، ص ٢٠٦.

(١٤٢) المرجع السابق نفسه، ج ٨، مادة: ص ق ب، ص ٢٥٨-٢٥٩. والزبيدي، محمد (١٣٠٦هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، ج ١، ط ١، المطبعة الخيرية،

القاهرة، ص ٣٣٥، و سيوييه، الكتاب، ج ٤، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

(١٤٣) العسقلاني، فتح الباري، ج ٤، مرجع سابق، كتاب: الشفّعة، ص ٥٥٢.

(١٤٤) الرضي، شرح الشافية، ج ٣، ص ٢٣٠، السيوطي، المزهري، ج ١، مراجع سابقة، ص ٤٦٩.

متباعدة أو تكون السين هي الأصل، فإن كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سيناً؛ لأن الأضعف يقرب إلى الأقوى، ولا يحدث العكس، والعلة في قلبها صاداً مع هذه الحروف ما ذكره السيوطي قال هي: "حروف مستعلية والسين حرف مستقل فتقل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفة فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يُكره وقوع السين بعده؛ لأنه كالانحدار من العلو وذلك خفيف لا كلفة فيه" (١٤٥). ومعنى الحديث أن الجار أحق بالشفعة (١٤٦) من الذي ليس بجار، قال ابن الأثير: "ويحتج للجار بهذا الحديث من أوجب الشفعة" (١٤٧)، وربما ورد ذلك لاختلاف اللغات، وذلك متوقف على السماع عند أغلب أهل اللغة كالسيوطي (١٤٨).

وجاء في الحديث: "عن حذيفة قال: كان النبي ﷺ إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك" (١٤٩).

(يشوص) على: (يفعل) من: (شاص)، وقد تأتى بالسين: "والعلاقة التي بينهما الاشتراك في الهمس والرخاوة وقرب المخرج" (١٥٠) قال أبو الطيب اللغوي: "ويقال: هو يشوص فاه بالسواك ويشوص، أي: يستاك، وحكى عن الفراء: أن امرأة منهم أنها قالت: في كلامها: وهو يشوص فاه بالسواك، بالسين، وقال: إن الشوص يوجع، والشوص: لين" (١٥١) واستشهدوا بقول الشاعر:

تراءت بمبيض الضائر وارٍ  
وذى أشر تشوفه وتشوص (١٥٢)

فللتقارب بينهما في المخرج والصفة حدث الإبدال .

وتحول السين إلى صاد ينسب إلي بني العنبر وهم بطن من بطون بني تميم ممن توغلوا في البداوة ومالوا إلي تفخيم الأصوات.

إيصال الراء لأمأ:

حدث الإبدال بينهما للتقارب الصوتي، قال الشاعر:

وعض زمان يا ابن مروان لم يصع  
من المال إلا مُسْتَأْتِ أو مُجَاف (١٥٣)

ويروى: أو (مُجَرَّف)، يقال: قد جُلف في ماله جلفةً، وجُرف جرفَةً: إذا ذهب شيء من ماله... (١٥٤)، والاشتراك في بعض الصفات، مثل: "الجهر، والانحراف، والانفتاح، والاستفال، والذلاقة" (١٥٥) أما من حيث المخارج فمخرج اللام: "من حافة اللسان من أدها إلى منتهى طرف اللسان مع ما فوقه من الحنك، وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام" (١٥٦). ومثل هذا التقارب لا يتعذر معه الإبدال أو التعاقب.

(١٤٥) السيوطي، المزهري، ج١، مرجع سابق، ص ٤٦٩.

(١٤٦) والشفعة: في الشرع انتقال حصه شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى، العسقلاني، فتح الباري، ج٤، كتاب: الشفعة، ص ٥٥٠.

(١٤٧) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مرجع سابق، ص ٤٣٤.

(١٤٨) انظر: السيوطي، المزهري، (ج١)، ص ٤٧٠.

(١٤٩) البخاري، حديث رقم ٢٤٥، كتاب: الوضوء، باب: السواك، ص ٥٦.

(١٥٠) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٣٣.

(١٥١) أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢، ص ١٧٩، وانظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٨، مادة: (ش و ص)، ص ١٦١.

(١٥٢) البيت بلا نسبة في: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢، ص ١٧٩، ويروى: (بأسود ممتد الغنائر) وذو أشر: هو الثغر لأسنانه رقة وحدة، وتشوفه: تجلوه وتشوصه بالسواك.

(١٥٣) البيت للفرزدق، همام (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م) الديوان، ج٢، دار صادر، بيروت، ص ٢٦. المسحت: الذي دخله الحرام، ومجرف: المستأصل، وأبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢، ص ٧٠.

(١٥٤) ابن منظور، لسان العرب، ج٣، مادة: ج ل ف، ص ١٠٨، وأبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢، ص ٧٠.

(١٥٥) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٣٤ - ٤٣٦، وأبو الطيب اللغوي، الإبدال، ج٢، ص ٥٦، والحملوي، شذا العرف، ص ٢٣٠-٢٣١.

(١٥٦) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص ٤٣٣. وابن جني، سر الصناعة، ج١، ص ٤٧. والحملوي، شذا العرف، مرجع سابق، ص ٢٢٩.

جاء في الحديث: "عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "بُعِثت بجوامع الكلم... قال أبو هريرة، فقد ذهب رسول الله ﷺ، وأنتم تلغثونها أو ترغثونها..."<sup>(١٥٧)</sup>.

ورد اللفظان: (تلغثونها) و (ترغثونها)، بالإبدال بين اللام والراء، قال ابن حجر: "فالأولى بلام ساكنة، ثم غين معجمة مفتوحة ثم مثلثة، والثانية مثلها، ولكن بدل اللام راء: وهي من الرغث كناية عن سعة العيش، وأصله من رغث الجدى أمه إذا ارتضع منها... أما باللام فقليل: إنها لغة فيها"<sup>(١٥٨)</sup>، وتحقيقاً لذلك ما جاء في المعاجم، وترغثونها من: (رغث)، جاء في اللسان بمعنى: "... الدنيا، أي: ترضعونها من رغث الجدى أمه إذا رضعها..."<sup>(١٥٩)</sup> و (لغث)، من اللغيث، وأنتم تلغثونها، بنفس المعنى: "تأكلونها، قال ويروى ترغثونها ترضعونها"<sup>(١٦٠)</sup>.

للقرب في المخرج والصفات حدث الإبدال بينهما، وهذا النوع كثير في لغات العرب، وغيره من شواهد وردت في لفظ النبي ﷺ في الصحيح.

وكما تلاحظ أن الإبدال اللغوي من خلال ما استعرضناه من شواهد، قد يرد للتقارب الصوتي بين اللفظين في الغالب، أو لشيوع صوت خفيف على ثقيل بالرغم من تباعد المخارج، غير أنها لغات مختلفة لقبائل مختلفة، إذ كل قبيلة تنطق بما تعود عليه لسانها، فلا يمكن أن تنطق قبيلة واحدة بصوتين مختلفين، وتفسيراً لما ورد بلغتين في لفظه - ٣ - ربما؛ لأنه خاطب بها أقواماً مختلفين. وتأكيداً لذلك قولهم: "... فليس المراد بالإبدال أن العرب تعتمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة..."<sup>(١٦١)</sup>.

الثاني: الإبدال الصرّحي:

ويُطلق عليه: (الشائع) وهو جعل حرف مكان آخر لضرورة لفظية، إما لتسهيل النطق، أو لمجاراة الصيغة الشائعة، وكما ذكر الصرفيون أنه بناء مطرد ضروري عند جميع العرب، ويقع في حروف معينة، اختلفوا فيها. بل إن بعضهم لم يفرّق بينه وبين القلب، فالقلب لا يحدث في جميع الحروف بل يختص بحروف العلة. قسم بعضهم هذا النوع: "إبدالاً لغير الإدغام، وإبدالاً لأجل الإدغام"<sup>(١٦٢)</sup>، غير أن إبدال الإدغام كما يقول الأشموني: "لا ينظر إليه في هذا الباب"<sup>(١٦٣)</sup>، وإنما يقع ضمن دروس الإدغام، وجاء تقسيمنا له على النحو الآتي:

أ. الإبدال في الحروف الصحيحة

ب. الإبدال في حروف العلة

سنكتفي في هذه الدراسة بالحديث عن القسم الأول.

الإبدال في الحروف الصحيحة:

كإبدال (الطاء) أو (الدال) من تاء الافتعال، أشار إلى ذلك ابن مالك في الألفية بقوله: "الطاء تبدل وجوباً من تاء الافتعال إذا كانت فاؤه: صاداً أو ضاداً أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الاطباق... وإن وقعت تاء الافتعال بعد الدال أو الزاي أو الذال قلب دالاً"<sup>(١٦٤)</sup>.

(١٥٧) البخاري حديث رقم ٧٢٧١، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "بُعِثت بجوامع الكلم"، ص ١٢٨٤.

(١٥٨) العسقلاني، فتح الباري، (ج ١٣)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، ص ١٦١.

(١٥٩) ابن منظور، لسان العرب، (ج ٦)، مادة: (ر غ ث)، ص ١٨٣.

(١٦٠) السائق نفسه، (ج ١٣)، مادة: (ل غ ث)، ص ٢١١.

(١٦١) السيوطي، المزهرة، ج ١، مرجع سابق، ص ٤٦٠.

(١٦٢) سيبويه، الكتاب، ج ٤، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(١٦٣) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، مرجع سابق، ص ٥٨٥.

(١٦٤) السائق نفسه، ج ٤، ص ١٩٥.

يرد هذا النوع من الإبدال في صيغة: (افتعل) وما تصرف منها، وقد علل ابن جنّي هذا بقوله: "والعلة في أن لم ينطق بقاء افتعل على الأصل أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف" (١٦٥).  
وفسر هذا التقريب في (الخصائص) بقوله: "هو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك" (١٦٦).

وأطلق عليه: (الإدغام الاضطر)، وعند المحدثين يسمى ذلك بالمماثلة، بمعنى التماثل والتقارب في المخارج والصفات، تحقيقاً للانسجام الصوتي وتيسيراً لعملية النطق، واقتصاداً في الجهد العضلي، وهذا يبعد كثيراً عما ذهب إليه القدامى، كسبويه الذي أشار إلى هذه الظاهرة تحت: "باب الحرف الذي يضارع حرفاً من موضعه" (١٦٧)، أما ابن يعيش فقد أطلق عليه: "مصطلح التجنيس وتقريب الصوت من الصوت" (١٦٨) كما عالج ابن جنّي.

وتخرج هذه الحروف التي يحدث فيها هذا الضرب من الإبدال من مخرج واحد، قال سيبويه: "مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء" (١٦٩).

وتتعرض هذه الصيغة - افتعل - لنوعين من الإبدال: إبدال بتأثير المجاورة (تأثر جزئي)، وإبدال للإدغام (تأثر كلي). وسيقتصر حديثنا في هذا المبحث على التأثير الجزئي: (الإبدال) ويمثل عند الصرفيين صورة من صورة الإبدال القياسي المطرد.

ومن الشواهد على ذلك في صحيح البخاري:

إيصال التاء دالاً:

في الحديث: "عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: "... ولا يتمنين أحدكم الموت، إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وإما مسيئاً فلعله أن يستعذب" (١٧٠).

(يزداد) على: (يفتعل) من (زاد)، حدث في مضارعه

إبدال بقلب التاء دالاً كالاتي:

زاد ← يزاد ← ز+ت = د ← يزداد

وهذا يفيد في معرفة أصل الصيغة والتفسير الصوتي لإبدال التاء دالاً، والغرض منه: "إرادة تجانس الصوت وكرهية تباينه. وذلك أن الزاي والذال حروف مجهورة والتاء حرف مهموس، فأبدلوا من التاء دالاً؛ لأنها من مخرجها، وهي مجهورة، فتوافق بجهرها جهر الزاي والذال، ويقع العمل في جهة واحدة" (١٧١).

وعلل سيبويه هذا بقوله: "لأنه ليس شيء أشبه بالزاي من موضعها من الدال وهي مجهورة مثلها، وليست مطبقة كما أنها ليس مطبقة" (١٧٢). يعني التقارب الذي حدث بينهما.

والتاء أخت الدال تشاركها في المخرج، وفي بعض الصفات.

(١٦٥) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (١٤١٩هـ-١٩٩٩م) المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٥٤١.

(١٦٦) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(١٦٧) سيبويه، الكتاب، ج٤، مرجع سابق، ص ٤٧٧.

(١٦٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١٠، ص ٤٧-٤٩.

(١٦٩) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٣٣.

(١٧٠) البخاري، حديث رقم ٥٦٧٣، كتاب: المرضى والطب، باب: تمنى المريض الموت، ص ١٠٣٢.

(١٧١) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣٢٣.

(١٧٢) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص ٤٦٧ - ٤٦٨.

إبدال التاء طاءً:

وتبدل التاء طاءً إذا كانت (فاء) الفعل حرفاً من حروف الإطباق، وهي: (الصاد، والضاد، والطاء)، وقد ورد ذلك كثيراً في الحديث في صحيح البخاري، ومن أمثلته:

الفعل: (اضطرب)، في الحديث: "عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "لا تُقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَضْطَرِبَ أَلْيَاتُ نِسَاءِ دَوْسَ عَلَى ذِي الْخَلْصَةِ"<sup>(١٧٣)</sup>«(١٧٤).

(تضطرب) المضارع من (اضطرب) على (افتعل) ابدلت الطاء تاء؛ لاتحاد المخرج بينهما، وللتقارب بين الطاء والضاد التي تمثل (فاء) الكلمة، إذ الأصل (ضرب) فحدث الإبدال على النحو الآتي:

ضرب ← اضْطَرِبَ، يَضْطَرِبُ ← ضَرَبَ ضَرْبًا ← ضَرَبَ

أما (اضطجع) في الحديث: "عن البراء بن عازب رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ "إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَوَضَّعْكَ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ..."<sup>(١٧٥)</sup>.

(اضطجع) من ضجع على (افتعل)، كذلك ابدلت التاء طاءً، فأصلها:

ضجع ← اضْطَجِعَ ← ضَجَّعَ ضَجَّعًا ← ضَجَّعَ

أما ما حكى عنهم من قولهم: (اطَّجِع) بالإدغام فشاذ، وعلل سيبويه هذا الشذوذ بقوله: "وإن شئت قلت مَضْجَعٌ، وقد قال بعضهم مطَّجِعٌ... ولا يدغمونها في الطاء، لأنها تكثر معها في الكلمة الواحدة لكثرة لام المعرفة مع تلك الحروف..."<sup>(١٧٦)</sup>.

و (اصطفى)، في الحديث: "عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "احتجَّ آدم موسى، فقال له موسى: أنت آدمُ الذي أخرجتُكَ خَطِيئَتَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ فقال له آدمُ: أنت موسى الذي اصْطَفَاكَ اللهُ بِرِيسَالَاتِهِ وَبِكَلَامِهِ، ثُمَّ تَلَّوْمُنِي عَلَى أَمْرِ قُدْرٍ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟"<sup>(١٧٧)</sup>.

على (افتعل) من (الصفو) بإبدال التاء طاءً، أصلها:

مصفا ← اصْطَفَى ← صَفَّى ← صَفَّى

في الأمثلة السابقة حدث تقارب بين الضاد والصاد والطاء عن طريق إبدال التاء طاءً؛ وذلك للتقارب بينها والطاء في الصفة التفخيمية؛ وبذا تحقق الانسجام الصوتي بينها. فاعتبرت (الطاء) حلقة الوصل بين أصوات الإطباق وصوت (التاء)، ولما كانت: الصاد والضاد والطاء والطاء من حروف الاستعلاء، وهي مطبقة، والتاء حرف مهموس منفتح غير مُسْتَعْلٍ، كرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يصاده وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءً؛ لأنهما من مخرج واحد<sup>(١٧٨)</sup>، ولضعف التاء بالهمس تأثرت بقوة الإطباق كما تأثرت بقوة الجهر وبالتالي ضارعت الصوت المطبق المجاور لها.

(١٧٣) ذو الخَلْصَةِ: طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية أي: الصنم، وقيل هو بيت كان فيه صنم لدوس وخثعم وبجيلة وغيرهم. لسان العرب، مادة: (خ) ل (ص)، و البخاري، الصحيح، ص ١٢٥٧.

(١٧٤) البخاري، حديث رقم ٧١١٦، كتاب: الفتن، باب: تغير الزمان حتى يعبدوا الأوثان، ص ١٢٥٧.

(١٧٥) السابق نفسه، حديث رقم ٦٣١١، كتاب: الدعوات، باب: إذا بات طاهراً ص ١١٢٦.

(١٧٦) سيبويه، الكتاب، (ج ٤)، ص ٤٧٠، وانظر: ابن جني، المنصف، ص ٥٤٤.

(١٧٧) البخاري، حديث رقم ٣٤٠٩، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: وفاة موسى وذكره بعد، ص ٦٠٦.

(١٧٨) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص ٣١٧.

وقد علل: خالد الأزهرى سبب هذا الإبدال بقوله: "وإنما أبدلت تاء الإفتعال إثر المطبق طاء؛ لاستئصال اجتماع التاء مع الحرف المطبق؛ لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة، إذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء، فأبدلت من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق، واختيرت التاء لكونها من مخرج الطاء"<sup>(١٧٩)</sup>.  
وعليه فقد وضح لنا أن العلماء قد اعتمدوا على مبدأ صوتي قوى وهم يعللون لعدم النطق بالتاء عند مصاحبته للأصوات المجهورة أو المطبقة، والنطق بها دالاً أو طاء؛ وذلك مرجعه تأثير الأصوات بعضها في بعض عندما تتجاوز؛ لذا نجدهم كثيراً ما يذكرون الأصل بهدف التوضيح والتسهيل.  
وبما أن اللغة العربية لغة اشتقاقية، فمن الطبيعي أن ترد الكلمة إلى جذورها لمعرفة الأصول وما طرأ عليها من تغيير. وبالتالي فإن ظاهرتي الإبدال والإعلال تؤيدان دوراً ملحوظاً في التغيير الداخلي الطارئ على الصيغ، فمن خلالها، نتعرف على أصول الكلمات ويسهم ذلك في سهولة الرجوع إليها في المعاجم لمعرفة معانيها وضبطها.  
القلب المكاني:

وهو ظاهرة صوتية تعني: تبادل صوتين لمكانيهما بأن يحل كل منهما محل الآخر؛ لأجل التخفيف.  
قال الرضي: "يعني: بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتفق القلب في المعتل والمهموز وقد جاء في غيرها قليلاً..."<sup>(١٨٠)</sup>، وهذا التبادل في مواقع الحروف أو الأصوات في الكلمة يؤدي إلى نوع من التحول الداخلي في صيغتها، فيترتب عليه ظهور لفظ جديد من نفس الجذر مع الاحتفاظ بالجانب الدلالي بين الصورتين، بمعنى أن اللفظين متفقان في البنية والدلالة غير أنهما مختلفان في التركيب الداخلي، وليس له صورة محددة، فقد يكون تارة بتقديم اللام على العين، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن اللام؛ ولذا عُدَّ القلب: "نوعاً من التوسع اللغوي"<sup>(١٨١)</sup> كما في اللفظين: (جذب وجذب) اختلف العلماء فيهما كثيراً. ذكر ابن منظور أن: "جذب لغة بني تميم في الجذب، وهو مركب الشيء، جذب الشيء يجذبه جذباً وجذباً على القلب"<sup>(١٨٢)</sup>؛ كما صرح بأنها من القلب - وكذلك في الصحاح: "جذبْتُ الشيء مثل جذبته مقلوب منه"<sup>(١٨٣)</sup> غير أن ابن جني يري أن أحدهما ليس مقلوباً عن الآخر، في شرحه لما أشار إليه: المازني: قال: "ألا ترى أنك تقول: "جذب يجذب، وهو جاذب، وجابذ، وجبوذ، ومجذوب" فليس واحد منهما أولى بأن يكون مقلوباً إلى صاحبه من الآخر"<sup>(١٨٤)</sup> بمعنى أنهما يتصرفان جميعاً تصرفاً واحداً، وضح ذلك بقوله: "لأنه إذا كان كل واحد منهما يتصرف في وجوه التصرف، ويستعمل مصدر هذا الذي هو أصله، كما يستعمل مصدر هذا، لم يكن أحدهما أولى بأن يكون أصلاً لصاحبه من أن يكون الآخر أصلاً له"<sup>(١٨٥)</sup> فيشير بذلك إلى أن أوسعهما تصرفاً هو الأصل.

كما لا يعدُّ من القلب أيضاً إذا كانت الكلمتان المختلفتان في ترتيب الحروف للغتين من لغات العرب، فقد استعمل الحجازيون صاعقة وصواعق واستعمل التميميون صاعقة وصواعق، واستدلوا بقول شاعرهم:

ألم تر أن المجرمين أصابهم  
صَوَاقِعُ لا بلُّ هنَّ فَوَاقِعُ الصَّوَاقِعِ<sup>(١٨٦)</sup>

<sup>(١٧٩)</sup> الأزهرى، خالد (٢٠٠٠م)، شرح التصريح على التوضيح، (ج ٢)، تحقيق: محمد باسل (ط ١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٩١.  
<sup>(١٨٠)</sup> الرضي، شرح الشافية، ج ١، مرجع سابق، ص ٢١. أبو حيان، محمد (١٩٨٤م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ١، ط ١، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، مطبعة المدني، القاهرة، ص ١٦٠.  
<sup>(١٨١)</sup> أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ١، مرجع سابق، ص ١٦٠.  
<sup>(١٨٢)</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، مادة: (ج ب ذ) ص ٦٦-٦٧.  
<sup>(١٨٣)</sup> الجوهري، الصحاح، ج ٢، مرجع سابق، ص ٥٦١.  
<sup>(١٨٤)</sup> ابن جني، المنصف، مرجع سابق، ص ٣٦٦ - ٣٦٧.  
<sup>(١٨٥)</sup> السابق نفسه، ص ٣٦٧.  
<sup>(١٨٦)</sup> أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

وعليه قرأ الحسن قوله تعالى: M B DC FE G H I J K L M N (١٨٧) (من الصواعق) (١٨٨).

كما أن منهم من أنكره كابن درستويه (١٨٩).

وذهب ابن فارس - كما ذكرنا سابقاً - أن: "القلب من سنن العرب ... وليس من هذا - يعني القلب - فيما أظن من كتاب الله - جل ثناؤه - شيء" (١٩٠) فاستبعد ورود هذا النوع من القلب في القرآن، إلا أنه قد ثبت وروده في بعض القراءات.

وكثير من الدراسات الحديثة تعرضت (١٩١) لهذا النوع من القلب، وفسرت سبب حدوثه بالآتي:

١. الميل إلى التخفيف اللفظي. فبعضنا يقول "جاء" والآخر "أجا".
٢. يحدث القلب من أخطاء الأجيال، كأن يخطئ الطفل في ترتيب كلمة ولا يجد من يصحح له خطأه، فتصبح كلمة ذات صورة جديدة في لهجته ... ويحل الخطأ الجديد محل الصواب.
٣. القياس الخاطئ.
٤. التوهم السمعي، فقد تسمع حفر فتتوهم أنك سمعت (فحر).
٥. احتمال خطأ الرواة في النقل.

ومما جاء في صحيح البخاري شاهداً لهذه الظاهرة:

الفاعل: (أيس) في الحديث: "قال عُقْبَةُ لِحُدَيْفَةَ: أَلَا تَحَدَّثُنَا مَا سَمِعْتَ مِنَ النَّبِيِّ ۚ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ، لَمَّا أَيْسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ: ... " (١٩٢). (أيس)، بنقل الهمزة إلى موضع الياء، وتأخير الياء إلى موضع الهمزة وورد في باب آخر: "... فَلَمَّا بَيَّسَ مِنَ الْحَيَاةِ ... " (١٩٣).

فـ (بَيَّسَ) على (فَعَلَ) أما (أيس) فعلى (عَفَلَ)، ثم القلب بتقديم عين الصيغة على (فائها)، والذي يدل على أن الأصل: (بَيَّسَ)، ما حكاه ابن جني بقوله: "ألا ترى أن: "أيس" لما كان لا مصدر له، حكم عليه بأنه مقلوب عن: (بَيَّسَ)؟ وذلك أنه يقال: "بَيَّسَ بَيَّاسٌ يَأْسًا، وَأَيْسٌ يَأْيَسُ يَأْسًا" (١٩٤)، إذ المصدر في الفعلين: (اليأس).

ويوافق ذلك ما جاء في لسان العرب: "وأما (بَيَّسَ) و (أيس) فالأخيرة مقلوبة عن الأولى؛ لأنه لا مصدر لأيس" (١٩٥)، إلا أن كليهما مستعمل كما ورد في الحديث، وفي بعض القراءات كقوله تعالى: (... أَفَلَمْ يَبَيَّسِ الَّذِينَ آمَنُوا ...) (١٩٦). وبمقارنة اللفظين من الناحية الصوتية، الأصل: (بَيَّسَ) بالفرع (أيس)، ففي الأصل توالي صوتين صحيحين (الهمزة والسين) يمثلان العين واللام، بينما الفرع يفصل بين الصحيحين حرف العلة (الياء) ويمثل فاء الكلمة.

(١٨٧) سورة البقرة، الآية ١٩.

(١٨٨) أبو حيان، البحر المحيط، ج١، مرجع سابق، ص ٢٢٠-٢٢١. وعضيمة، محمد (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة، ص ٤٥.

(١٨٩) السيوطي، المزهري، ج١، مرجع سابق، ص ٤٨١.

(١٩٠) ابن فارس، الصحابي، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(١٩١) الجندي، اللهجات العربية في التراث، مرجع سابق، ص ٦٥٤-٦٥٥.

(١٩٢) البخاري، حديث رقم ٣٤٧٩، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب، ص ٦١٩ - ٦٢٠.

(١٩٣) المرجع السابق نفسه، ج ٣٤٥٢، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، ص ٦١٥.

(١٩٤) ابن جني، المنصف، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

(١٩٥) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٥، مادة: ي أس، ص ٣٠٥.

(١٩٦) سورة الرعد، الآية ٣١.

ومن المحدثين من فسّر هذه الظاهرة تفسيراً صوتياً تمثل في الخفة والسهولة في النطق، وانتشار أحدهما على الآخر، أشار إلي ذلك د. إبراهيم أنيس: "بأن الذي يسوّغ القلب المكاني في الفعل (يئس) ليصبح (أيس) هو أن نسبة شيوع السلسلة الصوتية (أيس) في الكلام العربي أكثر كثيراً من نسبة شيوع السلسلة الأخرى" (١٩٧).  
غير أن تحليل القدامى لهذا القلب - كما بينا - يبعد كثيراً عما ذكره المحدثون، إذ إنه انحصر في الاشتقاق، إذ إن المقلوب لا مصدر له.

وخلاصة هذا القول ورود اللفظ في الحديث بالصورتين مما يدل على حقيقة هذه الظاهرة، وأن كليهما مستعمل. وكذلك الفعل: (ناء)، في الحديث: "عن أبي سعيد رضي الله عنه، عن النبي ٣ قال: "كان في بني إسرائيل رجلٌ قتل تسعة وتسعين إنساناً، ثمّ خرج يسأل، فأتى راهباً فسأله فقال له: هل من توبة؟ قال: لا، فقتله ... فأدركه الموت فناء بصدره نحوها ..." (١٩٨).

(ناء: من: نأى)، حدث فيه قلب مكاني، بقلب الألف المنقلبة عن (ياء)، وهي لام الفعل في موضع الهمزة وهي عين الفعل، فوزنه في الأصل (فعل) وهو (نأى) وأصبح بعد القلب (فلع) وهو (تاء)، قال ابن حجر: "قوله: (فناء) بنون ومد أي بُعد ..."، أو المعنى مال أو نهض مع تتأقل ... وحكى بعضهم فيه: (فناى) بغير مد قبل الهمزة، وبإشباعها بوزن: (سعى) تقول: "نأى بنأى نأياً أي: بعد ..." (١٩٩)، والدليل على ذلك ما جاء في اللسان: "نأى بنأى: بُعد ... نأى عنه، وناء نآه بنأى نأياً ... قال: والعرب تقول: نأى فلان عني بنأى إذا بُعد، وناء عني ... على القلب (٢٠٠)". فالمصدر لهما: نأياً مما يدل على القلب، وقد صرح بذلك فحدث القلب المكاني أو التبادل في المواقع بين حرف صحيح (الهمزة) ومعتل (الألف)، حيث (الهمزة) في الأصل تمثل (عين) الكلمة، فاحتلت في الفرع (لام الكلمة)، فنجد في (نأى) حرفين صحيحين بعدهما حرف معتل، أما (ناء) فقد فصل بين الصحيحين حرف مد.

وننتج عن تقديم (اللام) على (العين) في هذا اللفظ نوعٌ من التقريب بين حروف الصيغة - (النون والألف) - وهذا أسهل وأيسر من تتابع: (النون والهمزة) وورودهما في اللغة بالدلالة نفسها يدل على هذا القلب. وقيل: "أن (نأى) لغة قريش وكثير من العرب، و (ناء) لغة هوازن بن سعد بن بكر، وبني كنانة، وهذيل وكثير من الأنصار" (٢٠١). مما يدل على حدوث هذا القلب في لهجات القبائل.

وعليه فإن القلب المكاني حقيقة لغوية وظاهرة وردت في كثير من اللهجات العربية، وحتى يومنا هذا يحدث هذا النوع من القلب في لهجتنا، ربما يعود ذلك للسرعة في الكلام، أو ربما للسهولة، إذا ثبت أن بعض الألفاظ بالقلب أسهل وأيسر نطقاً من الأصل، لتقارب مخارج الحروف في الفرع.

### الخاتمة:

سعت هذه الدراسة للكشف عن معرفة الأصل وأسباب التحول عنه، والتغييرات التي تحدثت في أبنية الكلمة لغرض التخفيف بتحويل اللفظ العربي إلى صيغة يسهل نطقها دون جهد أو عناء، مع تتبع هذه الظواهر الصوتية في ألفاظ الحديث النبوي الشريف في صحيح البخاري .

(١٩٧) مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٧٣م) العدد ٢٩، مقالة بعنوان: مسطرة اللغوي، القاهرة، ص ١٢.

(١٩٨) البخاري، حديث رقم ٣٤٧٠، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب، ص ٦١٨.

(١٩٩) العسقلاني، فتح الباري، ج ٦، مرجع سابق، كتاب: أحاديث الأنبياء، ص ٦٣٢ - ٦٣٣.

(٢٠٠) ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، مرجع سابق، مادة: ن أ ي، ص ١٦٨.

(٢٠١) الجندي، اللهجات العربية في التراث، ج ٢، مرجع سابق، ص ٦٥٣.

وقد أكدت الدراسة أن أهم أسباب التحول في أبنية الكلمة يتمثل في الأسباب الصوتية التي من أهمها الاستتقال الناتج عن تطابق الأصوات، أو تقاربها في المخرج وفي الصفات، فيتم العدول عن ذلك بتحريك وسطه الساكن، أو اتباع حركة عينه حركة الفاء، أو بحذف صوت، أو إدغام صوت في آخر، أو إبدال صوت بآخر.

**ومن نتائج هذه الدراسة:**

١. أن الطبيعة البدوية تميل إلى السرعة في الأداء الصوتي على خلاف أهل الحضرة الذين يميلون إلى إعطاء اللفظ حقه من الوضوح والبيان.
٢. أن هذه التحولات الصوتية يقتصر أثرها على بنية اللفظ دون أن يكون لها أي أثر دلالي.

#### المصادر والمراجع:

##### • القرآن الكريم.

١. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٨٢م) الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢. أبو حيان، محمد بن يوسف (١٩٩٣م) التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣. ابن جني، أبو الفتح (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م) الخصائص، تحقيق: الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة.
٤. بروكلمان، كارل (١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م) فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض.
٥. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين بن عبد الرحمن (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧. ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (٢٠٠٠م) لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت.
٨. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين ط١، المكتبة العصرية، صبرا، لبنان.
٩. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين بن علي (د.ت) شرح المفصل، تحقيق: نخبة من العلماء، إدارة المطبعة الأميرية، مصر.
١٠. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (١٩٦٣م) تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية، القاهرة.
١١. التفتازاني، مسعود بن عمر (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) مختصر التصريف العزّي في فن الصرف، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٨، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.
١٢. الرضي، محمد بن الحسن (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) شرح الكافية في النحو، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط١، عالم الكتب، القاهرة.
١٣. الأشموني، أبو الحسن علي (١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٤. الرضي، محمد بن الحسن الاسترأبادي (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) شرح شافية بن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن وآخري، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٥. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (د.ت) صحيح البخاري، دار صادر، بيروت.

١٦. العسقلاني، ابن حجر أحمد بن عمر (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ط٣، مكتبة دار السلام، الرياض، ودار الفيحاء، دمشق.
١٧. الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٣٧٦هـ-١٩٥٦م) تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط١، دار العلم للملايين، بيروت.
١٨. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) شرح الملوكي في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العصرية، حلب.
١٩. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين (د.ت) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وضبط: محمد جاد المولى وآخرين، دار الجيل، بيروت.
٢٠. ابن الأثير، مجد الدين أبي السعادات (١٤٢١هـ) النهاية في غريب الحديث والأثر، أشرف عليه وقدم له: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، ط١، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
٢١. ابن فارس، أبو الحسن علي بن زكريا (د.ت) الصحاح في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
٢٢. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب (١٣٩٨هـ-١٩٨٧م) القلب والإبدال، تحقيق: حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
٢٣. الحملاوي، الشيخ أحمد بن محمد (د.ت) شذا العرف في فن الصرف، قدم له وعلق عليه: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض.
٢٤. ابن عقيل، أبو عبد الرحمن عبد الله بن بهاء الدين بن عبد الرحمن (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة.
٢٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسين هندواوي، ط٢، دار القلم، دمشق.
٢٦. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (١٣٨٠هـ-١٩٦١م) كتاب الإبدال، تحقيق وشرح: عز الدين التتوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
٢٧. الجندي، أحمد علم الدين (١٩٨٣م) اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا.
٢٨. أنيس، إبراهيم (د.ت) من أسرار العربية، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢٩. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (١٣٢٠هـ) المخصص، ط١، المطبعة الكبرى الأميرية، بولاق، مصر.
٣٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٣٨٩هـ-١٩٦٩م)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
٣١. الزبيدي، محمد مرتضى (١٣٠٦هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، ط١، المطبعة الخيرية، القاهرة.
٣٢. الفرزدق، همام بن غالب (١٣٨٦هـ-١٩٦٦م) ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.
٣٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان (١٤١٩هـ-١٩٩٩م) المنصف شرح تصريف المازني، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٤. الأزهرى، خالد بن عبد الله (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م) شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥. أبو حيان ، محمد بن يوسف (١٩٨٤م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدني ، القاهرة.
٣٦. عضيمة، محمد عبد الخالق (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) المغني في تصريف الأفعال، دار الحديث، القاهرة.
٣٧. مجلة مجمع اللغة العربية (١٩٧٣م) العدد ٢٩، القاهرة.
٣٨. الشيرازي، أبو عبدالله نصر بن علي(٢٠٠٩م) الموضح في وجه القراءات وعللها، ط١، تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوي مكة المكرمة.